

الفصل الثالث

حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث والمتوهين والغائبين أمام النيابة العامة

تمهيد وتقسيم :

لضحايا الجريمة من الأحداث والمتوهين والغائبين حقوق خاصة أمام النيابة. ويحسن بنا قبل بيان هذه الحقوق، أن نوضح أهمية وجود نيابة متخصصة للأحداث، فإذا فرغنا من ذلك بينا حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث في القانون المصري، ثم نردف ذلك ببيان دور سلطات التحقيق في حماية الضحايا الأحداث في ظل القانون الفرنسي. وعلى ذلك يكون تناولنا لهذا الفصل على النحو التالي:-

المبحث الأول : أهمية وجود نيابة متخصصة في شئون الأحداث .

المبحث الثاني : دور النيابة في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث في القانون المصري.

المبحث الثالث : دور سلطات التحقيق في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث في القانون الفرنسي .

المبحث الأول

أهمية وجود نيابة متخصصة في شئون الأحداث

إن التخصص في العمل القضائي أمر مندوب إليه، وليس ثمة شك في أن وجود نيابة متخصصة في شئون الأحداث من شأنه أن يزيد من خبرة الأعضاء الذين يعملون بها بأنواع قضايا الأحداث. فيكونون أقدر من غيرهم

على الإلمام بالقوانين والقرارات الخاصة بالأحداث والأحكام القضائية الصادرة تطبيقاً لها. فترفع مستوى أدائهم في عملهم الفني في تحقيق هذه الأنواع من القضايا بدلا من توزيع جهودهم على أنواع متعددة من القضايا فلا يصيبون فيها قسط الخبرة الكافي^(٢٠٥).

وأخذا بهذه المعطيات أنشئت بمصر عام (١٩٢١) نيابة متخصصة في شئون الأحداث. ونلفت النظر منذ البداية أن نيابة الأحداث تختص بالدعوى عندما يكون الجاني من الأحداث ، أما إذا كان المجني عليه من الأحداث ... ومرتكب الجريمة بالغا ، تختص بذلك النيابة العامة، حسب القواعد العامة في الاختصاص، وهو أمر يحمل من الغرابة الكثير إذ يغفل حقوق المجني عليهم الصغار^(٢٠٦). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء نيابة متخصصة لا يحول دون اختصاص باقي أعضاء النيابة العامة الذين لا يعملون في هذه النيابة بالتحقيق في الجرائم التي تختص بها هذه النيابة^(٢٠٧).

وتقوم نيابة الأحداث بالتحقيق مع الأحداث المحولين من الشرطة. وتصرف نيابة الأحداث في التحقيق قد يكون أحد أمرين : إما بحفظ التحقيق إذا لم تكن هناك جريمة، أو إذا كان الحدث دون السابعة من عمره، أو لعدم الأهمية، أو لعدم كفاية الأدلة. وإما برفع الدعوى، وفي هذه الحالة قد تقوم بإخلاء سبيله مؤقتا مع تسليمه إلى أبويه أو لأحد ممن نص عليهم القانون لحين تقديمه للمحاكمة، أو إيداعه إحدى دور الملاحظة كحجز مؤقت^(٢٠٨).

ويلاحظ أن النيابة العامة حضورها وجوبي في جميع المحاكمات الجنائية، وحضور ممثل الاتهام شرط لصحة إجراءات المحاكمة، وفي قضاء الأحداث باعتباره قضاء جنائيا يجب تمثيل النيابة العامة فيها. وقد نصت المادة (١٢٠)

من قانون الطفل^(٢٠٩) على أن "..... تتولى أعمال النيابة العامة أمام تلك المحاكم (أى محاكم الأحداث) نيابات متخصصة للأحداث يصدر بإنشائها قرار من وزير العدل". وإن كان البعض^(٢١٠) يجذ عدم حضور ممثل النيابة أثناء انعقاد إحدى محاكم الأحداث، حتى يعدها عن الطابع الجنائي، وينأى بها عن مظاهر الرهبة التي تصاحب المحاكمات الجنائية.

لكننا نلاحظ أن دور نيابة الأحداث في هذه الدعاوى يختلف عن دور النيابة العامة أمام القضاء العادي، فإذا سعت النيابة العامة لإدانة المتهم، أو براءته لتعلق عملها بالصالح العام^(٢١١)، فإن نيابة الأحداث لا تسعى فقط لإدانة الحدث أو لبراءته، إنما تسعى بصفة أساسية لحماية الحدث من الانحراف مستقبلا. فلا تكفي نيابة الأحداث ببحث الفعل الذي ارتكبه الحدث، والأدلة القائمة ضده تمهيدا لمحاكمته، ولكن تتجاوز ذلك لبحث مسائل ليس لها علاقة بالفعل المرتكب، كالظروف الشخصية للحدث وبيئته ودراسته ومسلكه العام، تمهيدا للحكم عليه بالتدبير المناسب، فتكون الدعاوى العمومية لا لتحقيق العدالة وتوقيع الجزاء بقدر ما تكون لحماية مصلحة الطفل مستقبلا^(٢١٢). فنيابة الأحداث لا تمثل دائما جانب الاتهام، ولكنها تمثل سلطة المجتمع في حماية ورعاية الذين يتعرضون لمواقف ليسوا مسئولين عنها^(٢١٣).

هذا الدور يقتضى من أعضاء نيابة الأحداث أن يكونوا على قدر كلف من الثقافة غير القانونية في علم النفس - بفروعه العام والجنائي والقضائي - وفي علم الاجتماع الجنائي، وأن يتلقوا تدريبيا خاصا للتعامل مع هذه الفئة. وهذا يقتضى تخصص عضو النيابة وعدم نقله من نيابات الأحداث لغيرها، أو أن

يجمع في عمله بين التحقيقات مع الأحداث وبين التحقيقات مع البالغين، لأن تعامله مع أنصاف الشياطين من عتاة الإجرام من البالغين، يورثه أسلوبا وشخصية يزرع تحت وطأتيهما بصورة تجعله يجد صعوبة بالغة بعد ذلك لتغيير الأسلوب والتعامل مع الحدث على النحو الذى ينبغى^(٢١٤). وليس في هذه الدعوة تجاوز للواقع بعد أن تعددت نيابات الأحداث في مصر، ولم تعد مقصورة على القاهرة والجيزة والإسكندرية، كما كان عليه الحال في بدء العمل بنيابة متخصصة للأحداث، فذلك ألقى لحماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث سواء كانوا منحرفين أم معرضين للانحراف أم كانوا معتدى عليهم بالإجرام - فكلهم ضحايا للجريمة.

المبحث الثاني

دور النيابة في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث

في القانون المصري

تمهيد وتقسيم :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية هو القانون العام في أصول المحاكمات بالنسبة للأحداث وأن قانون الطفل يمثل في هذا الصدد قانونا خاصا ، وكان مفاد ذلك أن الأمور التي لم يرد بشأنها نص في قانون الطفل يتم الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية لمعرفة حكمها . ولهذا فسوف نوضح دور النيابة في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث ومن على شاكرتهم في ظل قانون الإجراءات الجنائية في مطلب أول ، ثم نردف ذلك ببيان حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث ومن على شاكرتهم في ظل قانون الطفل الجديد وذلك في المطلب الثاني على النحو التالي :

المطلب الأول

دور النيابة في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث

في ظل قانون الإجراءات الجنائية

أولا : تنص المادة (٥ أ.ج) على أنه " إذا كان المجني عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة أو كان مصابا بعاهة في عقله، تقدم الشكوى من له الولاية عليه. وإذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي أو القيم وتبع في هاتين الحالتين جميع الأحكام المتقدمة الخاصة بالشكوى". وجاءت المادة السادسة لتبين أنه " إذا تعارضت مصلحة المجني عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن هناك من يمثله، تقوم النيابة العامة بمقامه".

وكنا قد تناولنا تفصيل أحكام المادة الخامسة فيما سبق^(٢١٥)، وأرجأنا^(٢١٦) بيان أحكام المادة السادسة لتتناولها في هذا الموضوع، وذلك حفاظا منا على تناسق وتناغم جزئيات الدراسة. فمفاد المادة السادسة أنه إذا تعارضت مصلحة المجني عليه مع مصلحة من يمثله، كما لو كان الولي هو السارق أو القاذف، فإن النيابة العامة ينتقل لها الحق في الشكوى والتبليغ. ومن باب أولى إذا لم يكن للمجني عليه - الصغير أو المعتوه - من يمثله، فتقوم النيابة العامة بتمثيله. وهنا فإن النيابة العامة فضلا عن تمثيلها للهيئة الاجتماعية بأسرها، فإنها تعمل ككاتب خاص للمجني عليه وتستهدف مصلحته الخاصة.

ويدق الأمر بصدد الغائب^(٢١٧) وهو الذي انقطعت أخباره مدة سنة فأكثر، وترتب على ذلك تعطيل مصالحه وإدارة أعماله وأمواله. ومعلوم أن

الغائب قد يكون مجنيا عليه في جريمة من جرائم الشكوى، كما لو قذفه شخص في غيبته، وكما لو زنت زوجته. فهل تقوم النيابة العامة بتمثيله في هذا الصدد؟

ذهب البعض^(٢١٨) إلى أن الحق في الشكوى ينتقل إلى أولاد الزوج من زوجته الزانية، للعمل على ملاحقة جريمة الزنا، وحتى لا تتخذ الزانية من غياب بعلمها فرصة لاستمرار الزنا. فإذا لم يكن له أولاد - أو كانوا دون سن الشكوى - انتقل هذا الحق إلى والدي الزوجين، أو أن يقرر المشرع استثناء من نص المادة (١٦ أ.ج) وقف سريان مدة التقادم إلى حين حضور الغائب.

الحقيقة أننا لا نستطيع مشاطرة هذا الرأي، لأنه محل نظر من ناحيتين: فهو من ناحية أولى يغفل الطبيعة الشخصية للحق في الشكوى، والتي يترتب عليها - كما أضحى من قبل - عدم جواز انتقال الحق في الشكوى بالميراث. وهو من ناحية ثانية يغفل أن قيد الشكوى استثناء من أصل مفاده حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية، والاستثناء لا يتوسع في تفسيره ولا يقاس عليه كما هو معلوم. وعلى ذلك فإننا نرى أن يأخذ الغائب حكم الحاضر الذي لم يكن له من يمثله، وربما كان هذا ماثلاً في ذهن المشرع عندما ضمن النص حالة عامة بقوله "أو لم يكن هناك من يمثله" ومن ثم تقوم النيابة العامة بتمثيل الغائب. وينادي البعض^(٢١٩) باقتراح تعديل نص المادة السادسة إجراءات جنائية ليكون على النحو التالي "إذا تعارضت مصلحة المجني عليه مع مصلحة من يمثله، أو لم يكن له من يمثله، أو كان غائباً، تقوم النيابة العامة بمقامه".

ثانياً: تنص المادة (٢٥٢ أ.ج) على أنه "إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثله قانوناً، جاز للمحكمة المرفوعة أمامها

الدعوى الجنائية، بناء على طلب النيابة العامة، أن تعين له وكيلًا ليدعى بالحقوق المدنية بالنيابة عنه، ولا يترتب على ذلك في أية حال إلزامه بالمصاريف القضائية". وتنص المادة (١/٢٥٣ أ.ج) على أن "ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغًا، وعلى من يمثله إن كان فاقد الأهلية، فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله طبقًا للمادة السابقة".

فللنيابة العامة طبقًا لنص المادة (٢٥٢ أ.ج) أن تتقدم إلى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بطلب تعيين وكيل عن المجني عليه، إذا كان فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثله، ليدعى بالحقوق المدنية نيابة عنه. فقد يقتل شخص ويترك طفلًا صغيرًا بغير عائل، وتقتضي مصلحته تعيين ممثل له يتدخل في الإجراءات الجنائية، لكي يدعى مدنيًا لصالح فاقد الأهلية ويسهم في الإثبات، مما يكون له أثره في المحافظة على حقوقه، ويتعين عليه في هذا الصدد رفع الدعوى المدنية، فإذا امتنع جاز للمحكمة إقالته من الوكالة وتعيين غيره لأداء هذه المهمة، وذلك للحفاظ على الحقوق المدنية لفاقد الأهلية، ولي فصل في شأنها مع الدعوى الجنائية في حكم واحد، ويحفظ المال على ذمة الصغير (٢٢٠).

ولا ندرى ما العلة في أن يجعل المشرع على المحكمة أن تعين للمتهم إذا كان فاقد الأهلية أو لم يكن له من يمثله - طبقًا للمادة (٢٥٣ أ.ج) - ممثلًا لترفع عليه الدعوى المدنية، في حين يجعل الأمر جوازيًا لها في صدد تعيين ممثل للمضروب لكي يدعى نيابة عنه مدنيًا. وحذا لو ساوى المشرع بين الأمرين

وجعل الأمر وجوبيا في الحالتين، وذلك للمحافظة على حقوق ضحايا الجريمة، فهم أحوج من التهم للمحافظة على حقوقهم التي أهدرتها جريمة التهم.

وحسنا فعل المشرع الإيطالي عندما ضمن قانون الإجراءات الجنائية الجديد^(٢٢١) حكما يميز للنيابة العامة رفع الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية، للمطالبة بتعويض المضرور من الجريمة، متى كان مصابا بعاهة في عقله، أو قاصرا، أو لم يكن له من يمثله. ومسلك المشرع الإيطالي في هذا الصدد يفضل مسلك المشرع المصري، إذ يقف دور النيابة العامة في القانون المصري عند طلب تعيين وكيل عن المضرور ليدعى بالحقوق المدنية نيابة عن المضرور، في حين أن المشرع الإيطالي تجاوز ذلك وأقر للنيابة العامة بحق رفع الدعوى المدنية نيابة عن المضرور.

ثالثا : يجوز للنيابة العامة - طبقا للمادة (٣٦٥ أ.ج) - أن تطلب من قاضى التحقيق أو من القاضى الجزئى أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى - على حسب الأحوال - في كل جنابة أو جنحة تقع على نفس الصغير الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة، أن يؤمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه، أو إلى معهد خيرى معترف به من وزارة الشئون الاجتماعية، حتى يفصل في الدعوى. أما إذا كانت الجريمة - جنابة أو جنحة - واقعة على نفس معتوه، جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتا في مصحة أو مستشفى للأمراض العقلية، أو تسليمه إلى شخص مؤتمن على حسب الأحوال. ورنما المشرع بهذا النص إلى تقرير الحماية الإجرائية لضحايا الجريمة الصغار والمعتوهين، لما ارتأى فيهم من الضعف والوهن، فأراد المشرع إسباغ الحماية عليهم^(٢٢٢).

المطلب الثاني

دور النيابة العامة في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث في ظل قانون الطفل الجديد

أولا : لنيابة الأحداث - طبقا للمادة (٩٨) - إذا ضبط الطفل في إحدى حالات التعرض للانحراف المنصوص عليها في البنود من ١-٦ من المادة (٩٦) وفي المادة (٩٧) من هذا القانون، إنذار متولي أمره كتابة لمراقبة حسن سيره وسلوكه في المستقبل^(٢٢٣). ونذكر بأننا نفضل - انطلاقا من مصلحة الحدث - إعطاء ضباط شرطة الأحداث، دون غيرهم من الدرجات الدنيا، السلطة المخولة لنيابة الأحداث في هذا الصدد^(٢٢٤).

ثانيا : لنيابة العامة - طبقا للمادة (١١٠) - أن تطلب من المحكمة في مواد الجنايات وضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي، إذا انتهى التدبير المحكوم به، لبلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين، وتكون مدة الوضع تحت الاختبار لا تزيد على سنتين، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه إحدى المستشفيات المتخصصة تستدعي استمرار علاجه، نقل إلى إحدى المستشفيات التي تناسب حالته وفقا لما نصت عليه المادة (١٠٨) من هذا القانون.

ثالثا : ويجوز لنيابة العامة - طبقا للمادة (١١٩) - بدلا من حبس الطفل الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة احتياطيا ، أن تأمر بإيداعه دور الملاحظة، مدة لا تزيد على أسبوع، وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه، على ألا تزيد مدة الإيداع على أسبوع ما لم تأمر

المحكمة بعدها، وفقا لقواعد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية. ويجوز - بدلا من الإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة - الأمر بتسليم الطفل إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه، للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب.

رابعا : تقوم النيابة العامة - طبقا للمادة (١٢٥) - بندب محام إذا لم يكن للطفل في مواد الجنايات محام يدافع عنه، وذلك على النحو المقرر في قانون الإجراءات الجنائية.

خامسا : للنيابة العامة - ممثلة في شخص المحامي العام، طبقا للمادة (١٣٣) - إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن سنه بلغت الخامسة عشرة، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يبلغها، أن ترفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقا للقانون، وإذا حكم على المتهم باعتبار أن سنه بلغت الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يبلغها، رفع المحامي العام الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف.

سادسا : للنيابة العامة - طبقا للمادة (١٣٧) - أن تطلب من المحكمة إنهاء التدبير المحكوم به على الطفل، أو تعديل نطاقه، أو إبداله، ما لم يكن التدبير توبيخا، وذلك مع مراعاة حكم المادة (١١٠) من هذا القانون والسابق لنا إيرادها منذ قليل، وإذا رفض طلب النيابة العامة، فلا يجوز لها تجديده إلا بعد مرور ثلاثة شهور على الأقل من تاريخ رفضه، ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن.

سابعا : وللنيابة العامة - طبقا للمادة (١٣٨) - أن تطلب من المحكمة تنفيذ أى تدبير أغفل تنفيذه ولو مضت سنة كاملة من يوم النطق به^(٢٢٥) ، إذا وجدت في ذلك - بطبيعة الحال - صالح الطفل المحكوم عليه بالتدبير.

كانت هذه جولة في أدوار النيابة العامة في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث والمعتهين والغائبين في التشريع المصرى، سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون الطفل الصادر عام ١٩٩٦ . وعلينا الآن أن نولى وجهنا شطر التشريع الفرنسى لنرى ما يمكن أن تقدمه سلطات التحقيق للأحداث من حماية لحقوق هؤلاء الضحايا.

المبحث الثالث

دور سلطات التحقيق في حماية حقوق ضحايا الجريمة من

الأحداث في القانون الفرنسى

يعتبر الحدث في القانون ناقص الأهلية، ومن ثم فهو في حاجة إلى الحماية. ونظام الحماية الفرنسية للطفل له طريقان : حماية إدارية بالاتفاق مع ولى الأمر. وحماية قضائية، فالتدخل القضائي في المنازعات العائلية أصبحت له عدة ملامح، وأصبح على الجهات القضائية التعرض للمشاكل المرتبطة بالنشأة والمعيشة واستمرارية الرباط الأسرى، وذلك وفقا لإجراءات مختلفة.

ونستعرض فيما يلى دور سلطات التحقيق في حماية حقوق ضحايا الجريمة من الأحداث، سواء في قانون التنظيم القضائي الفرنسى، أم في قانون الأحداث الفرنسى.

المطلب الأول

دور سلطات التحقيق في حماية حقوق الأحداث في ظل قانون التنظيم
القضائي (٢٢٦)

أولا : نيابة الأحداث.

يلعب وكيل النيابة دورا هاما في مجال الحماية القضائية للشباب، فهو يتلقى الإخطارات من السلطات الإدارية، ومحاضر التحقيق من الشرطة، والشكاوى والتبليغات التي يقدمها ضحايا الجريمة. وفي كل نيابة مهمة يوجد وكيل نيابة متخصص في شئون الأحداث ويكون تعيينه بقرار من النائب العام (م ٥٢٢ - ٦) من قانون التنظيم القضائي.

ويمارس وكيل النيابة نوعين من الاختصاصات :

١- اختصاصات جنائية : فوكيل النيابة هو الذي يقوم بالتصرف في أمر الحدث إما بحفظ ملف الحدث، وإما بإحاطته إلى قاضي الأحداث، أو أن يجرى معه تحقيقا ، وله بعض السلطات التي من شأنها الإسراع في التحريات اللازمة عند طلب ممثل الحدث. وفي نهاية التحقيق يقوم بالبث في القضايا المتداولة في جلسة محكمة الأحداث. وفي حالة تقرير مسئولية الحدث، فله أن يطالب إما بإجراءات تربوية وإما بجزاءات جنائية، وله أن يستأنف الأحكام الصادرة ضد الحدث. وأخيرا يقوم بالإشراف على تنفيذ العقوبات.

٢ - اختصاصات مدنية : يقوم وكيل النيابة بفحص الإخطارات التربوية التي ترد إلى مكتبه بشأن الأطفال المعرضين للخطر، ثم يحيلها بعد تقديرها إلى قاضي الأحداث ويطلب المساعدة التربوية قبل كل جلسة. وبعد أن

يعرض ملف الحدث على قاضى الأحداث يجوز له أن يطلب إيداع الحدث مؤقتا لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام^(٢٢٧) . كما يكلف وكيل النيابة بالتدخل في الإجراءات الآتية : تغيير اسم الحدث ولقبه، التصريح بالزواج للأحداث في حالة عدم موافقة الآباء، التبني، تفويض وإسقاط الحق في السلطات الأبوية، وفي إجراءات الوصاية.

ثانيا : قاضى التحقيق للأحداث :

يعين قاضى التحقيق المخصص لقضايا الأحداث بقرار من رئيس محكمة الاستئناف بترشيح من النائب العام (م ٥٢٢ - ٦) من قانون التنظيم القضائي. واختصاصاته تختلف في حالة ما إذا كان الحدث متهما أم مجنيا عليه.

١ - ففي حالة الأحداث المتهمين، فإن النيابة تحيل إلى قاضى التحقيق القضايا الجسيمة والأكثر تعقيدا - كالقضايا التى تتضمن أحداثا بالغين أو التى تمثل جنابة - ويلتزم قاضى التحقيق باحترام الشكليات التى يتطلبها قانون الإجراءات الجنائية. ويقوم بإجراءات بحث متنوعة كالتحقيق الاجتماعى، والاختبارات الطبية والنفسية وعند بدء التحقيق يجوز له اتخاذ إجراء تربوي في مواجهة الحدث، كإيداعه إحدى المؤسسات، أو وضعه تحت المراقبة.

٢ - وفي حالة الأحداث المجنى عليهم. إذا كانت الأفعال التى ترتكب ضد الطفل من أصوله أو ممن لهم عليه سلطة أبوية، فإنه يجوز لقاضى تحقيق الأحداث أن يطلب تعيين وصى خاص للحدث يكون عليه إذا لزم الأمر أن يمارس باسم الحدث الحقوق المقررة للمدعى المدنى. وفي وجود المدعى المدنى، فإن القاضى يقوم بانتداب محامى من المحكمة للحدث إذا لم يكن

قد اختار محاميا ، ويجوز هذا أيضا لجهة القضاء التي تصدر الحكم. أما إذا كلك الفاعل الذي ارتكب الأفعال العمدية ضد الطفل الحدث ليس من الأوصياء عليه الذين يمارسون السلطة الأبوية، فإنه من المناسب أن يقوم قاضى تحقيق الأحداث بتقديم طلب إلى القاضى المختص بالوصايا حتى يتم تعيين وصى خاص.

المطلب الثاني

دور سلطات التحقيق في حماية حقوق الأحداث في ظل

قانون الأحداث الفرنسى

١ - تنص المادة الرابعة^(٢٢٨) من قانون الأحداث الفرنسى على أنه:
- " لا يجوز وضع الحدث البالغ عمره ثلاثة عشر عاما في الحجز. إلا أنه - استثناء - فإن الحدث البالغ عمره من عشرة إلى ثلاثة عشر عاما ، والذي تبدو عليه مؤشرات خطيرة توحى بأنه ارتكب أو حاول ارتكاب جناحة أو جناية عقوبتها السجن سبع سنوات على الأقل فلمقتضيات التحقيق، يتم وضع الحدث تحت رقابة رجل الشرطة القضائية بالاتفاق المسبق وتحت إشراف أحد أعضاء نيابة الأحداث أو قاضى تحقيق الأحداث أو قاضى الأحداث، لمدة يحددها هذا القاضى المختص على ألا تتجاوز مدة الاحتجاز عشرة ساعات ... ويتم تطبيق نصوص الفقرات ٢، ٣، ٤ من هذه المادة، إذا لم يوكل الحدث أو ممثليه الشرعيين أحد المحامين للدفاع عنه، ويجب على النائب العام أو قاضى التحقيق أو ضابط الشرطة القضائية إخطار نقيب المحامين في أقرب وقت ليعين للحدث محاميا يدافع عنه^(٢٢٩)."

- ... لا يجوز مخالفة نصوص الفقرة السابقة إلا بقرار من النائب العلم
أو قاضى التحقيق وللمدة التى يحددها القاضى والسق لا تجاوز
الأربع والعشرين ساعة أو اثني عشرة ساعة عندما لا يجوز مد فترة
الاحتجاز^(٢٣٠).

منذ بدء الاحتجاز لحدث بالغ ستة عشر عام ا يجب أن ينتدب النائب
العام أو القاضى المسئول طبييا لفحص الحدث، وذلك طبقا للشروط المذكورة
في الفقرة الرابعة من المادة ٦٣-٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

- في حالة ارتكاب جنحة لا تقل عقوبتها عن الحبس خمس سنوات،
لا يجوز مد فترة احتجاز الحدث البالغ عمره من ثلاثة عشر عاما
إلى ستة عشر عاما بدون عرضه أمام النائب العام أو قاضى
التحقيق، وإذا اقتضى الأمر يجوز تطبيق نصوص الفقرة الثانية من
المادة السابعة^(٢٣١).

٢- تنص المادة (٥) على أنه " ... بناء على تعليمات النائب العام
يقوم موظف أو ضابط الشرطة القضائية باستدعاء الحدث المتهم بارتكاب
جنحة للتحقيق معه أمام قاضى الأحداث بعد إعلانه بدوره بالوقائع النسوبة
إليه. ويبين الاستدعاء الاتهامات الموجهة ويشير إلى النص القانونى، ويوضح
اسم القاضى وموعد المثول أمامه، ومكان التحقيق، بالإضافة إلى الإشارة إلى
نصوص المادة ٤-١، كما يتم إعلان الاستدعاء لوالدي الحدث أو ولى أمره أو
الشخص أو المؤسسة المعهود إليها بالحدث وذلك في أقرب وقت
ممكن ..."^(٢٣٢).

٣ - تنص المادة (٧) على اختصاص وكيل النائب العام لدى المحكمة في نطاق دائرة الاختصاص التابع لها محكمة الأحداث، بالملاحقة القضائية في الجنايات والجناح التي يرتكبها الأحداث^(٢٣٣). على أن يتخذ وكيل النيابة المختص بموجب المواد ٤٣، ٦٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية وكذلك قاضي التحقيق المكلف من تلقاء نفسه أو من قبل المحكمة طبقا لنصوص المادة ٧٢ من ذات القانون، جميع الإجراءات العاجلة بشأن الملاحقة والتحقيق ويتولى مسؤولية إحالة القضية، على وجه السرعة، وعلى وكيل النيابة لدى المحكمة في نطاق دائرة الاختصاص التابع لها مركز محكمة الأحداث التخلي عن الملاحقة في أقرب وقت ممكن. وعندما يشترك الحدث مع شخص بالغ أو أكثر في نفس القضية، يتم التحقيق معه طبقا لنصوص الفقرة السابقة بشأن الإجراءات العاجلة للملاحقة والتحقيق^(٢٣٤).

وإذا كان النائب العام يلاحق الأشخاص البالغين وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد ٣٩٣ حتى ٣٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية أو عن طريق التكليف بالحضور المباشر، يقوم بإعداد ملف خاص بشأن الحدث ويرسله إلى وكيل النيابة لدى المحكمة في نطاق دائرة الاختصاص حيث مقر محكمة الأحداث^(٢٣٥). على أنه في حالة بدء التحقيق، يجوز لقاضي التحقيق أن يتخلى عن اختصاصه، في أسرع وقت ممكن، بالنسبة للحدث وكذلك البالغين ويسلم ملف القضية إلى قاضي التحقيق حيث مقر محكمة الأحداث^(٢٣٦).

٤ - تنص المادة (٨) - من بين ما تنص عليه - على أن يأمر قاضي الأحداث بإجراء فحص طبي للحدث، وإذا اقتضى الأمر يعرض على طبيب

نفسى وعند الضرورة، يأمر بإيداع الحدث في مركز استقبال أو إحدى دور المراقبة، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من النيابة العامة.

٥- تنص المادة (٩) على أن يباشر قاضى تحقيق الأحداث مهامه طبقاً لنصوص الفصل الأول من الباب الثالث من الكتاب الأول لقانون الإجراءات الجنائية، وأن يحكم بالتدابير المنصوص عليها في الفقرات ٤، ٥، ٦ من المادة (٨) من القرار رقم ١٣٠٠ - ٥٨ الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨. وينص القرار المذكور أعلاه على أنه في حالة انتهاء التحقيق، يصدر قاضى التحقيق، بناء على طلب النائب العام، أحد القرارات الآتية :

- قرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى.
- إذا ارتأى القاضى أن الفعل المرتكب يعد مخالفة ، يصدر قراراً بإحالة إلى محكمة المخالفات ، أما إذا كانت المخالفة من الدرجة الخامسة فتم إحالته إلى قاضى الأحداث أو محكمة الأحداث .
- إذا ارتأى القاضى أن الفعل يعد جنحة، يصدر قراراً بإحالة الحدث إلى قاضى الأحداث أو محكمة الأحداث.
- في حالة الجنائية، يصدر القاضى قراراً بإحالة الحدث إلى محكمة الأحداث إذا كان عمره ستة عشرة عاماً ، أما في الحالة المشار إليها في المادة ٠٢ يصدر قراراً بإحالة المستندات إلى النائب العام وهو ما نص عليه في المادة ١٨١ من قانون الإجراءات الجنائية.

وينص القانون رقم ٦٣١ - ٧٤ الصادر في ٥ يوليو ١٩٧٤ على أنه في حالة المحاكمات الجنائية، إذا كان مع الحدث فاعلون أصليون أو

شركاء بالغون في حالات الجنح يتم إحالة هؤلاء إلى المحكمة المختصة طبقا للقانون العام، أما الأحداث فيتم فصل الدعوى الخاصة بهم ليصدر الحكم فيها وفقا لنصوص القرار الحالي.

وينص القانون ٢ - ٩٣ الصادر في ٤ يناير ١٩٩٣ على أنه في حالة المحاكمة عن ارتكاب جريمة لها صفة الجنائية ، تتم محاكمة جميع المقبوض عليهم وفق النصوص المادة ٨١ (أ.ج) ، ثم تقوم غرفة الاتهام بإحالة جميع المتهمين البالغين ستة عشر عاما على الأقل إلى محكمة جنائيات الأحداث أو تقوم بفصل الدعوى الخاصة بالبالغين وإحالتهم إلى محكمة جنائيات القانون العام ، وإحالة الأحداث البالغين أقل من ستة عشر عاما إلى محكمة الأحداث ويصدر الحكم طبقا للقانون العام ، عند الإحالة إلى محكمة جنائيات الأحداث ، يجوز لغرفة الاتهام أن تأمر بالقبض على الأحداث المتهمين .

- م (١٠) :- ينص القانون رقم ١٠١٣-٩٣ الصادر في ٢٤ أغسطس ١٩٩٣ على أن يقوم قاضى التحقيق أو قاضى الأحداث بإعلان والذي الحدث أو ولى أمره أو الوصي أو المؤسسة المسئولة عنه بالدعوى المقامة ضده، موضحا الاتهامات الموجهة للحدث وتكييفها القانوني. ويتم الإعلان إما شفويا مع القيد في الملف وإما عن طريق خطاب مسجل. ويوضح أيضا بأنه في حالة عدم اختيار الحدث أو ممثليه الشرعيين لمحام يدافع عنه، يقوم قاضى التحقيق أو قاضى الأحداث بإبلاغ نقيب المحامين لندب أحد المحامين يتولى الدفاع. وينص القانون رقم ٦٨٧-٥١ الصادر في ٢٤ مايو ١٩٥١ على أنه يجوز لقاضى الأحداث أو قاضى التحقيق أن يكلف

المؤسسات الاجتماعية أو الأشخاص الحاصلين على شهادة عليا في الخدمة الاجتماعية بإجراء البحث الاجتماعي نظرا لتخصصهم في هذا المجال.

م (١١) :- ينص القانون رقم ٦٤٣-٧٠ الصادر في ١٧ يوليو ١٩٧٠ والقانون رقم ١٠١٣-٩٣ الصادر في ٢٤ أغسطس ١٩٩٣ على أنه لا يجوز أن يأمر قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث بوضع الحدث البالغ من العمر أكثر من ثلاثة عشر عاما في السجن إلا إذا كان هذا الإجراء لا بد منه أو إذا استحال اتخاذ أى تدبير آخر. وينص القانون رقم ١٠٦٢-٨٧ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧ على أنه لا يجوز حبس الحدث المتهم في مواد الجرح إذا كان عمره أقل من ستة عشر عاما . وينص القانون رقم ٦٨٧-٥١ الصادر في ٢٤ مايو ١٩٥٤ على أنه " في جميع الحالات، يتم احتجاز الحدث في مكان خاص وإن لم يوجد ففي دار خاصة ويتم عزله قدر الإمكان" .

م (١٢) :- ينص القانون رقم ١٤٠٧-٨٥ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٥ على أنه " يعد قسم الرقابة التربوية بناء على طلب النائب العام أو قاضي الأحداث أو هيئة التحقيق، تقريرا مكتوبا يتضمن كل المعلومات اللازمة عن حالة الحدث بالإضافة إلى اقتراح تربوي. ويرفق التقرير بملف القضية.

م (١٢-١) :- ينص القانون رقم ٩٣-٢ الصادر في ٤ يناير ١٩٩٣ على أنه من حق النائب العام، أو المحكمة المختصة بالقضية أو المحكمة المختصة بالتحقيق، أن يقترح على الحدث أحد التدابير أو نشاط معاونة للمنفعة العامة أو تعويض المجني عليه. ولا يجوز الحكم بسأى تدبير أو مساعدة أو تعويض المجني عليه إلا بموافقه. وعند الاتفاق على أحد التدابير أو نشاط

المعاونة قبل اتخاذ الإجراءات التنفيذية، يتسلم النائب العام الاتفاق الذي تم مع الحدث والوصي الذي يمارس السلطة الأبوية يرفق المحضر الذي يثبت هذا الاتفاق مع مستندات القضية.

- م (٢٠) :- يقوم بوظائف النيابة العامة لدى محكمة الجنايات للأحداث سواء النائب العام أو وكيل النيابة المكلف خصيصا لقضايا الأحداث.

المادة (٢٨) :- ينص القانون رقم ٦٨٧-٥١ الصادر في ٢٤ مايو ١٩٥١ والقرار رقم ١٣٠٠-٥٨ الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ على أنه يجوز لقاضي الأحداث الفصل - سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو، في جميع مسائل الإخلال، دعاوى تعديل الإيداع أو الحراسة أو طلبات الإفراج

خلاصة وتوطئة

بعد هذه الرحلة الاستكشافية لحقوق ضحايا الجريمة أمام النيابة - وسلطات التحقيق الأخرى - يمكن أن نقرر بأن النيابة العامة تستطيع أن تقدم حماية رشيدة لحقوق ضحايا الجريمة، إذا التزمت وهي تباشر عملها بتعريف ضحايا الجريمة بحقوقهم وعاملتهم بالرأفة والاحترام، وعرفتهم بدورهم في الدعوى الجنائية، وحرصت على تحقيق تمثيلهم فيها ، وأعلنتهم بالإجراءات المتخذة وتوقيتاتها، وبطريقة البت في قضاياهم، مع توفير الحماية الكافية لخصوصيات الضحايا، وضمان سلامتهم وشهودهم وأسرهم من بطش الجناة وتخويفهم، وتجنب التأخير الذي لا مبرر له عند التصرف في التحقيق . ويجب أن يعلم أعضاء النيابة العامة أن رسالتهم تشمل في صلب توجهاتها الدفاع عن حقوق الضعفاء من ضحايا الجريمة، وأن حماية حقوقهم من أسمى معاني العدالة، وأن تحقيق هذه الحماية ذو أثر فعال في أداء النيابة العامة لرسالتها، وفي بلوغ الدعوى الجنائية هدفها الأثير في منع الجريمة بإزالة آثارها ورد كيد فاعليها في نحره .

وما يكون كل ذلك إلا بتبني السياسة الجنائية المعاصرة التي تهدف إلى إعطاء النيابة العامة دورا أكبر في مساعدة ضحايا الجريمة في الحصول على حقوقهم، وإنزال توصيات مؤتمر ميلانو ١٩٨٥ منزل التطبيق، حيث دعت هذه التوصيات إلى ضرورة تمكين الضحايا من الحصول على حقوقهم من خلال إجراءات غير مكلفة وسهلة المنال ، لأنهم يستحقون العدالة والإنصاف الفوري لجبر الضرر الذي حاق بهم . كما يقتضي ذلك تخصيص دورات تدريبية متكررة للسادة أعضاء النيابة العامة يتم فيها تلقينهم كيفية العمل

مع الضحايا، وأهمية ذلك في الوصول إلى تحقيق العدالة الجنائية، مع ضرورة التوسع في نظام النيابة المتخصصة .

وبهذا نكون انتهينا من دراسة دور النيابة العامة في حماية حقوق ضحايا الجريمة ، لننتقل في التو إلى دراسة دور القضاء في هذا الصدد وذلك في الباب التالي.

الهوامش والمراجع

- ١- راجع كذلك : المادة(٢١) من قانون السلطة القضائية .
- ٢- راجع: نقض ١٩٦١/١/٩ ، مجموعة أحكام النقض، س١٢ ، رقم ٧، ص٥٨ .
وعن دور النيابة العامة في الدعوى الجنائية راجع بتفصيل أوفى: الدكتور أحمد فتحي سرور: "المركز القانوني للنيابة العامة" ص١١٢ وما بعدها، والدكتور محمود نجيب حسني: "النيابة العامة ودورها في الدعوى الجنائية" ص٥ وما بعدها ، الدكتور محمد عيد الغريب: "المركز القانوني للنيابة العامة" ، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ . الدكتور محمود صالح حسين "دور النيابة العامة في الدعوى الجنائية" رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ . الدكتور محمود سمير عبد الفتاح "النيابة العامة وسلطاتها في إنهاء الدعوى الجنائية" رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، منشأة المعارف .
- ٣- الدكتور رمسيس بهنام "علم النفس القضائي" ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص٢١ .
- ٤- معظم التشريعات تنص على تحويل النيابة العامة هذا الدور ، راجع المواد: (١م) سوري ، (١٦م) أردني ، (١٣م ، ١٤م) تونسي ، (٢م) مغربي ، (١م) فرنسي . من قوانين الإجراءات الجنائية في هذه الدول .
- ٥- راجع:

P.Bouzat: "Le rôle de organes de poursite dans le procès pénal" ، R.1.D.P.، 1963، P.145.

G.Stéfani, G.Levasseur et B.Bouloc, "Procédure pénale" ، No16éd. 1996 ، Dalloz، No.128، p121 ets.et No.472 ets.p.470 ets.

- ٦- راجع عن مفهوم ضحايا الجريمة وحقوقهم أما الشرطة ، رسالتنا للدكتوراه: "الحماية الجنائية لحقوق ضحايا الجريمة" جامعة عين شمس ٢٠٠١ دار النهضة العربية ٢٠٠١ ، وكذلك مؤلفنا "الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة" دار الفجر للنشر والتوزيع ٢٠٠٢ ، وهو من أعداد سلسلة ضحايا الجريمة .
- ٧- الدكتور محمد محمود سعيد"حق المجني عليه في تحريك الدعوى الجنائية " ، رسالة دكتوراه ، عين شمس ، ١٩٨٢ ، دار الفكر العربي، رقم ٢٠٩، ص ٣٣٤ .
- ٨- الدكتور محمود مصطفى : "حقوق المجني عليه في القانون المقارن" مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٥، رقم ١٨ ، ص ٢٤ .
- ٩- نقرب بهذا التعريف من تعريف أستاذنا الدكتور عبد الفتاح الصيفي"حق الدولة في العقاب"، ط٢، ١٩٨٥، رقم ١٤٨، ص ٢٨٢ . والدكتور سعود محمد موسى "شكوى المجني عليه" . رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، ١٩٩١، ص ٣٤ .
- ١٠- يلاحظ أن المشرع يخلط في بعض الأحيان بين الشكوى و المصطلحات الأخرى، فنجد أنه يطلق تعبير الشكوى ويريد به البلاغ المصحوب بالادعاء المدني(٢٧م، ٢٨م) إجراءات، أو حتى مجرد البلاغ العادي(٤٣م أ.ج) . كما نجد أنه يستخدم لفظ الطلب ويريد به الشكوى كما جاء في م(٣١٢) ع. والخاصة بالسراقات التي تقع بين الأزواج وبين الأصول والفروع . وتارة يستخدم لفظ الدعوى ويريد به الشكوى ، مثل م٢٧٣ ع والخاصة بمحاكمة الزانية. راجع أمثلة لهذا الخلط لدى الدكتور عبد الفتاح الصيفي: "المرجع السابق) رقم ١٤٨، ص ٢٨٢ وما بعدها . الدكتور محمد محمود سعيد : "الرسالة السابقة" رقم ٢١٠ ، ص ٣٣٧ . الدكتور سعود موسى : "الرسالة السابقة" ص ٣٤ وما بعدها . وقد وقع المشرع الفرنسي أيضا في هذا الخلط

فقد استعمل الشكوى في محل الطلب في مواضع عدة خاصة في نطاق الجرائم الاقتصادية حيث تنص (٣٧م) من قانون فبراير ١٩٤٥ والخاص بملاحقة الجناة القصر بناء على شكوى الجهة الإدارية المجني عليها . وكذلك ما تنص عليه المادة (١٧٤٠) من قانون الضرائب العامة . وأيضا المادة (٣) من قانون أغسطس لسنة ١٩٣٦ والتي تعلق بملاحقة الجاني في جريمة الأضرار بالنقد على شكوى وزير المالية . كذلك المادة (٣٣٦) ع. فرنسي قبل إلغائها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ ، حيث تنص على ضرورة إبلاغ الزوج لمحاكمة زوجته الزانية ، وهي تقصد الشكوى.

P.Bouzat et J.Pinatel: "Traité de droit pénal et de criminologie, t.II.1970-1971, p.983 G.Stéfani, G.Levasseur et B.Bouloc: "Procédure pénale" NO. 476,p.472.

١١- راجع في استعراض هذه الحجج: الدكتور عبد الفتاح الصيفي : "المرجع السابق" رقم ١٦٠ وما بعده، ص ٣٠٣ وما بعدها. الدكتور حسنين عبيد "شكوى المجني عليه" دار النهضة العربية، ١٩٧٥، رقم ١٢ وما بعدها. وله أيضا : "شكوى المجني عليه نظرة تاريخية انتقادية" الندوة الدولية لضحايا الجريمة، أكاديمية الشرطة ١٩٨٩، رقم ٥، ص ٩ وما بعدها، وهو الذي سوف نعينه في الإشارات اللاحقة لأنه الأحداث. الدكتور عادل محمد الفقي: "حقوق المجني عليه في القانون الوضعي مقارنا بالشريعة الإسلامية" رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٤، ص ١٠٥ وما بعدها. الدكتور سعود محمد موسى: "الرسالة السابقة" ، ص ١٤٩ وما بعدها .

Mohamed Abdel-Tawab: "Lesrestrictions suspensives des poursuites pénales",Thèse Paris11 Nanterre, 1985,p.89 et s.

١٢- مشار إليه لدى الدكتور عبد الفتاح الصيفي: "المرجع السابق"، ص ٣٠٤.

١٣- راجع الدكتور حسنين عبيد: "التقرير السابق"، ص ١٠، والبحث السابق ، ص ٣٩ .

١٤- انظر في بسط أقوال هؤلاء الدكتور عبد الفتاح الصيفي: "المرجع السابق"، ص ٣٠٥ وما بعدها. والدكتور سعود محمد موسى "لرسالة السابقة"، ص ١٥٤ وما بعدها .

١٥- راجع الدكتور عوض محمد "قانون الإجراءات الجنائية"، دار المطبوعات الجامعية، ج ١، ١٩٩٠، ص ٨٤ وما بعدها .

١٦- انظر تفصيلا في شرح هذه القاعدة: الدكتور رؤف عبيد "مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري" ، دار الجيل للطباعة، ١٩٨٩، ص ٧٤ .

الدكتور محمود نجيب حسني: "المرجع السابق" رقم ١٢١، ص ١٢٧ وما بعدها. الدكتور توفيق الشاوي: "فقه الإجراءات الجنائية" رقم ١٥٩، ص ٢١٢. الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق"، رقم ٨٢، ص ٧٢ وما بعدها. E.Garçon, : "Code pénal annoté", Paris, 1956, No.60-62, p.285 et s .

١٧- سنعود لدراسة هذه المادة بالتفصيل المناسب. راجع: ٢٣٥ وما بعدها .
رقم ٢٧٢، "الرسالة السابقة" ١٨- راجع الدكتور مصطفى مصباح دباره: ص ٥٠٨ وما بعدها. ويشير البعض إلى أن الأسس التي تقوم عليها القيود لا تتعارض بصفة عامة مع أسس إقامة الدعوى وتوقيع العقاب. فكلما النوعين من الأسس يتعلق به حق المجتمع على قدم المساواة، أي أن المصلحة الخاصة لصاحب الحق في الشكوى لا تقل أهمية عن المصلحة العامة التي تتطلب العقاب.
راجع : M.Abdel Tawab:"op.cit.", p.110 .

١٩- راجع الدكتور عبد الفتاح الصيفي: "المرجع السابق" ، ص ٣٠٨ .

٢٠- راجع الدكتور حسنين عبيد: "البحث السابق"، ص ٣٨، ٣٩، و التقرير السابق، ص ١٠، ١١ .

٢١- راجع في استعراض هذه المبررات الدكتور حسنين عبيد: "البحث السابق"، ص ٤٠ وما بعدها . والدكتور سعود محمد موسى: "الرسالة السابقة"، ص ١٥٧ وما بعدها .

٢٢- راجع الدكتور عبد الفتاح الصيفي: "المرجع السابق"، رقم ١٦٤، ص ٣٠٩، ويحيل إلى الفقيه الإيطالي بتالي .

٢٣- راجع الدكتور حسنين عبيد: "البحث السابق" ص ٤٢، ٤٣، والتقرير، ص ١٤ . وقد قالت محكمة النقض "إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزواج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة، ولكن لما كانت هذه الجريمة تأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته، فقد رأى الشارع في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضاء الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها" نقض ١٩/٥/١٩٤١ ، مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، رقم ٢٥٩، ص ٤٧١ .

٢٤- "Traité Théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure penale, T.2., p.701. R.Garraud :

٢٥- راجع الدكتور محمود نجيب حسنى: "المرجع السابق" رقم ١١٤، ص ١١٩، ١٢٠ .

٢٦- راجع في تفصيلات هذه المحاور : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة "تعويض الدولة للمضرور من الجريمة"، ١٩٩٢، ص ١١ وما بعدها .

٢٧- راجع: جريجيو ديل فيكيو "G.D.Vieque" "أساس عدالة العقاب والحل الممكن لها" ترجمة الدكتور ثروت أنيس الأسيوطي، مجلة القانون والاقتصاد،

٢٤، ١٩٦٠، ص ٥٠٩ وما بعدها . والدكتور سعود محمد موسى "الرسالة السابقة"، ص ١٦٠ .

٢٨-راجع: Raymond Parnas, "Police Discretion and Diversion of Intra-family Violence", Law and Contemporary Problem review, vol.63,1971, p.545.

٢٩-قريب من ذلك نقض ١٨٩٦/١/٤، مجلة القضاء سنة ١٨٩٦، ص ١١٢ .

٣٠-نقض ١٩١٦/٤/١٥، المجموعة الرسمية، س ١٧، رقم ٩٨، ص ١٦٧ .

٣١-وهو ما عليه جمهور الفقه المصري، راجع الدكتور محمد مصطفى القلبي:

"أصول قانون تحقيق الجنايات"، ١٩٤٥، ص ٤٣ . الأستاذ عدلي عبد الباقي:

"شرح قانون الإجراءات الجنائية"، ١٩٥١، ج ١، ص ٨٤ . الدكتور محمود

مصطفى: "شرح قانون الإجراءات الجنائية" رقم ٥٣ . ص ٨١، الدكتور محمود

نجيب حسني: "الرجع السابق" رقم ١٢١ ص ١٢٧ هامش رقم ٣. الدكتور

رمسيس بهنام: "الإجراءات ..." ص ٢٣٩. الدكتور حسن صادق

المرصاوي: "المرصاوي في أصول الإجراءات الجنائية..."، رقم ٣٤، ص ٨١ .

الدكتور محمد محيي الدين عوض: "الإجراءات الجنائية"، رقم ٨٢،

ص ٦٧. الدكتور أحمد فتحي سرور: "الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية" طبعة

نقابة المحامين ١٩٩٦"، ص ٤٠٢. الدكتور عمر السعيد رمضان: "مبادئ قانون

الإجراءات الجنائية"، دار النهضة العربية. ط ١٩٩٣. رقم ٤٣، ص ٩٨. الدكتور

مأمون سلامة: "الإجراءات الجنائية في التشريع المصري" دار النهضة

العربية، ١٩٩٢، ج ١، ص ١١١. الدكتور عوض محمد: "الرجع السابق" رقم

٧٥، ص ٦٦. الدكتور إدوار غالي الذهبي: "الإجراءات الجنائية في التشريع

المصري"، رقم ٥٣، ص ٨٨، ٨٩. الدكتور حسنين عبيد: "البحث السابق" رقم

٣٣، ص ٨٤ وما بعدها. الدكتور عبد الرؤوف المهدي: "شرح القواعد العامة

للإجراءات الجنائية "دار النهضة العربية، ج ١، ١٩٩٥، رقم ٢٢٤، ص ٣٨٩. الدكتور محمد زكى أبو عامر: "الإجراءات الجنائية" منشأة المعارف ١٩٩٤، رقم ١٦٧، ص ٣٩٣، الدكتور عزت الدسوقي: "قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق" رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٤١. Gorçon, "op.cit." Art 336-337, No.57, p.284 R.Vouin "droit pénal special," D. 6eme. éd. 1988, No.288, p.296.

٣٢- محكمة قنا الابتدائية، جلسة ١٩٠٧/٧/٤، المجموعة الرسمية، س ٩، رقم ٥٠، ص ١١٣، محكمة الفيوم الجزئية ١٩٠٠/١١/٢٧، المجموعة الرسمية، س ٢ (بدون) رقم ص ١٥٠. نقض ١٩٣٣/٣/٦، مجموعة القواعد القانونية، ج ٣، رقم ٩٧، ص ١٤٨. نقض ١٩٤٩/٣/٢، ج ٧، رقم ٨٣٣، ص ٨٩٧. نقض ١٩٥٩/١٢/٨، مجموعة أحكام النقض، س ١٠، رقم ٢٠٤، ص ٩٩٢.

Trib Greanoble, 17/11/1888, D.O, 1890-3-24.

٣٣- من هذا الاتجاه الأستاذ على زكى العربى باشا "المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١، ج ١، رقم ١٨٨، ص ٨٧. الدكتور أحمد حافظ نور "جريمة الزنا في القانون المصرى والمقارن" رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٢٢. الدكتورة فوزية عبد الستار "المرجع السابق"، رقم ٨٣، ص ١٠١.

Garraud, "Traité Théorique et partique de droit pénal français", 3éd., 1924, T.5, No.2169, p.600

Cour d'appel Bucarest, 30/9/1906, S.1907-4-31.

٣٤- الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق" رقم ٧٦، ص ٦٧.

٣٥- راجع الدكتور حسنين عبيد: "البحث السابق"، ص ٨٨.

٣٦- Crim 23/11/1855 .D.P.1856-1-46.

٣٧- تجب التفرقة بين التقدم الإجرائي بالشكوى وبين التقدم المادي. فالحالة الأولى فقط هي التي يلزم فيها أن تكون الشكوى مقدمة من المجني عليه نفسه أو وكالة الخاص. أما التقدم المادي فممكن أن يباشره أى شخص مادامت الشكوى قد حررت ووقعت من صاحب المصلحة. وفي حالة الشكوى الشفهية يلزم التقدم بها من صاحب الحق فيها بنفسه. راجع الدكتور مأمون سلامة: "المرجع السابق" ص١٠٩، هامش(١).

٣٨- انظر على سبيل المثال نقض ١٩٦٥/٦/٢١ أحكام النقض، س١٦، رقم ١٢٠، ص٦١١، نقض ١٩٧٦/٣/٢٩، س٢٧، رقم ٧٩، ص٣٦٩، نقض ١٩٨٢/٣/٢٨، س٣٣، رقم ٨٣، ص٤٠٧، نقض ١٩٨٧/٤/٢٦، طعن رقم ٣٩٥٢، س٥٦ قضائية.

٣٩- الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق" رقم ٧٧، ص٦٧، الدكتور عبد الرؤوف المهدي: "المرجع السابق" ص٣٨٦، ٣٨٧.

٤٠- وهذا ما قضت به محكمة النقض في أحكام أخرى لها، راجع: نقض ١٩٥٦/٢/٦ مجموعة أحكام النقض، س٧، رقم ٤٧، ص١٣٨، نقض ١٩٧٩/٣/١٢، س٣٠، رقم ٧٠، ص٣٣٨.

٤١- وسنعود للدراسة هذا الموضوع بصور أوفى في مناسبة لاحقة.

٤٢- الدكتور محمود نجيب حسنى: "المرجع السابق" رقم ١٢٢، ص١٢٣.

٤٣- على أنه إذا اتخذت الشكوى شكل الادعاء المباشر، فنرى مع بعض من أساتذتنا ضرورة توالف أهلية الادعاء المدنى في الشاكي، لأن الدعوى المباشرة لكي تعتبر بمثابة شكوى يعين أن تتوالف لها شروط قبولها وهي لا تتحرك إلا من خلال الادعاء المدنى، ومن ثم يجب أن تتوالف في الادعاء الأخير شرط قبوله أمام المحكمة الجنائية ومنها الأهلية. راجع الدكتور محمود مصطفى: "حقوق المجني

عليه في القانون المقارن " المرجع السابق " ١٩٧٥، ص ٨٠، الدكتور عبد
الرءوف المهدي: " المرجع السابق " ص ٣٨٨، ٣٨٩.

٤٤- راجع الدكتور عوض محمد : " المرجع السابق " رقم ٧٨، ص ٦٩.

٤٥- راجع الدكتور مأمون سلامة : " المرجع السابق " رقم ٧، ص ١١٠،

الدكتور عزت الدسوقي : " الرسالة السابق " ص ٢٣٩.

٤٦- محكمة مصر الكلية: ١٩٤١/٣/٩ مجلة المحاماة، س ٢١، رقم ٤٣٦،

ص ١٠٣٩، وانظر أيضا حكم محكمة الموسكي الجزئية، ١٤/١٠/١٩٠٤، مجلة

الحقوق س ١٦ ص ٢٨٥.

٤٧- راجع نقض: ١٩٦٥/٢/١٥ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٢٨

ص ١٢٤. ولقد شايح بعض الفقه هذا الاتجاه من ذلك: الدكتور محمد مصطفى

القللي " المرجع السابق " ص ٤٨ والدكتور رمسيس بهنام " النظرية العامة

للقانون الجنائي " المرجع السابق ص-٣٩٣، ٣٩٤ وله أيضا " الإجراءات

الجنائية " ص ٢٤٨، ٢٤٩، الدكتور حسن المرصفاوي " المرصفاوي في

الإجراءات .. " ص-١١١، ١١٢، الدكتور توفيق الشاوي " المرجع السابق "

ص ٢١٦، الدكتور احمد حافظ نور " الرسالة السابقة " ص ٦٣، الدكتور عبد

المهيمن بكر سالم " المرجع السابق " رقم ٣٦٠ ص ٧٣٦ الدكتور آمال عثمان

" شرح قانون الإجراءات " ص ٧٤، الدكتور عبد الرءوف المهدي " المرجع

السابق " ص-٤٢٨، ٤١٩، الدكتور جميل عبد الباقي الصغير " قانون العقوبات

القسم الخاص " جرائم العرض والآداب العامة « دار النهضة العربية ١٩٩٤،

ص ١٠٨، ١٠٩.

Mangin, "Traité de l'action publique et de l'action civile en
matière criminelle" T. 1 و paris 1876, 3 ed., No 135.

٤٨- راجع في نقد هذا القضاء ونقد مذهب الفقه المؤيد له: الأستاذ علي زكي العرابي "المرجع السابق" ج١ ص٩٢، الدكتور محمود مصطفى "المرجع السابق" ص٨٤، الدكتور محمود نجيب حسني "شرح قانون العقوبات -القسم الخاص- جرائم الاعتداء علي الأشخاص ص٤٧١، الدكتور احمد فتحي سرور " الوسيط في قانون الإجراءات" ص٤١٥، الدكتور مأمون سلامة " الإجراءات ... " ١٩٩٠ ج١ ص١١٨، الدكتور عوض محمد "قانون الإجراءات الجنائية" المرجع السابق ص٩٠، ٩١، الدكتور إدوار الدهبي "الجرائم الجنسية" مكتبة غريب، ط١، ١٩٨٨ ص٦٣ وما بعدها، وله أيضا "رضا الزوج مقدا بالزنا" ضمن مجموعة بحوث قانونية، المرجع السابق، ص٣٩٧ وما بعدها الدكتور سعود موسى "الرسالة السابقة" ص٦٠٣.

E.Garçon,op. cit, Art 336 et 337, No. 122 ets Garraud, traité.... du droit penal français, op. cit, T. 5 و 1924, No. 2167 A. Blanche,"Etudes p. pratiques sur le code pénal, 1888, T. 5, No. 191 F, Hélie, op. cit, T. 2, No. 779 A. Chauveau et F. Hélié, "Théorie de code Penal" Paris, 1873 T. 4, No. 1647.TC. de la Seine, 8/1/1920, D. P. 1921, 2, 16.TC. Besançon, 24/7/1889, S. 1889, 2, 190.

ويتعين ألا يغرب عن الملاحظة أن ما يسري علي جريمة الزنا يسري علي جميع الجرائم الأخرى. فالرضا السابق علي وقوع الجريمة لا قيمة له مطلقا بالنسبة للحق في الشكوى، اللهم إلا إذا تضمن بين طياته سببا من أسباب الإباحة.

راجع: الدكتور مأمون سلامة؛ المرجع السابق" ص١١٨ هامش (١).

٤٩- كان القانون الفرنسي القديم ينص علي حرمان الزوج الذي يرضي بزنا زوجته من حق الشكوى، ويطلق يد النيابة العامة دون قيود في رفع الدعوى

الجناية ضد الزوجة وشريكها. ولكن عدل عن هذا الوضع في القانون الجديد نظرا لتغير النظرة إلى جريمة الزنا هناك. وكان الوضع في القانون الروماني أن الزوج إذا رضي لزوجه بأن تزني فلا يحرم فقط من حق الشكوى ضدها وإنما يعد مرتكبا لجنحة خاصة يعاقب من أجلها. راجع: الأستاذ مرقص فهمي "دراسة في عقوبة الزنا" مجلة المحاماة سبتمبر ١٩٧٤ ص ١٢٥. وجعلت المادة ٤٩٧ من قانون العقوبات الهندي الحالي من عدم الرضا شرطا لقيام الجريمة. انظر الدكتور محمد محيي الدين عوض؛ الإجراءات «المرجع السابق» ص ٧٣. كما نص المشرع العراقي في المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات علي عدم قبول الشكوى إذا ثبت أن الزنا قد تم برضاء الشاكي. كما اتجه المشرع الإيطالي في المادة (٥٦١) من قانون العقوبات علي عدم معاقبة الزوجة إذا كان الزوج قد أوعز لها أو حرضها علي الفسق أو استفاد بأية طريقة كانت من ارتكابها له. راجع الدكتور ادوار الدهي "الجرائم الجنسية" المرجع السابق، ص ٦٥٠ كما نصت المادة ٤٣٣ من مشروع القانون الجزائري الموحد لسنة ١٩٦١ علي أنه "...ولا تقبل الشكوى من الزوج الذي تم الزنا برضاه أو بعد انقضاء ثلاثة أشهر علي اليوم الذي اتصلت فيه الجريمة بعلمه أو إذا رضي باستئناف الحياة الزوجية" وراجع أيضا في ذات السياق المادة ٣٨٣ من مشروع سنة ١٩٦٧. ٥٠- يري الدكتور عبد الرؤوف المهدي "المرجع السابق" ص ٤١٨، والدكتور دينا محمد صبحي: «الحماية الجنائية للأسرة» رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٨٧ ص ٢٦٤ أن النيابة العامة تسترد سلطتها في هذا الصدد، ويرى عكس ذلك كلا من: الدكتور محمد مصطفى القللي "المرجع السابق" ص ٤٨، والدكتور حسن المرصفاوي "المرجع السابق" ص ١١٠ ويمكن الأخذ بالرأي الأول حين تعديل النص حتى لا تفلت الزانية من العقاب.

٥١- راجع الدكتور حسن المرصفاوى: " المرصفاوى فى أصول الإجراءات الجنائية " "المرجع السابق" رقم ٤٠، ص ٩٣.

٥٢- ولم يخلف فى ذلك إلا الدكتور رءوف عبيد: " مبادئ الإجراءات الجنائية " ص ٧٦، حيث يرى أن الحظر يشمل أيضا إجراءات الاستبدال. ورأيه لا يمكن قبوله لمخالفة صريح نص المادة (٩) إجراءات. كما أن الدكتور محمد زكى أبو عامر: "المرجع السابق" ، ص ٣٨٤، هامش (٦) يرى أن حق التحفظ الممنوح للرجال الضبط القضائي بنص (م ٣٥.أ.ج) لا يجوز أيضا قبل تقديم الشكوى. رغم أنه من إجراءات الاستدلال. لأن التحفظ إجراء تمهيدى لصدور أمر النيابة العامة بالقبض، والقبض من الإجراءات المحظورة قبل تقديم الشكوى بنص المادة (٣٩.أ.ج) فكان التحفظ بدوره غير جائز. ونحن نؤيد ذلك لمنطقية وتمشية مع من الشكوى. ويؤيد ذلك أيضا الدكتور إبراهيم حامد طنطاوى: "قيود حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية (ج-١) "الشكوى". الطبعة الأولى، ١٩٩٤، رقم ٩٨، ص ٩٧، وما بعدها.

٥٣- راجع نقض ٣٠/١٠/١٩٧٦، مجموعة أحكام النقض، س ١٨، رقم ٢١٣، ص ١٠٤٣، نقض ٥/٢/١٩٦٨، نقض ١/٤/١٩٦٨، نقض ٤/١١/١٩٦٨، المرجع السابق س ١٩، أرقام ٢٦، ٨٧، ١٧٨، صفحات ١٤٨، ٤٥١، ٨٩٩ على الترتيب، نقض ١/١٢/١٩٦٩، المرجع السابق س ٢٠ رقم ٢٧٦، ص ١٣٥٦.

Crim 15/11/1945,B.No.116.

٥٤- عكس ذلك:

Crim 2/5/1947,B.No.120 .

٥٥- عكس ذلك الدكتور عوض محمد : "المرجع السابق " ص ٨٠، ويتابعه الدكتور مصطفى دبارة "الرسالة السابقة " ص ٥٢٣ ، حيث يرى أن الجرائم التي يعود فيها شرط الشكوى الى علاقة الجاني بالجنى عليه- كجرمة سرقة الأصول والفروع والأزواج - فان ما تجر به النيابة العامة من إجراءات يعد صحيحا مادامت على جهل بوجود هذه العلاقة. فإذا علمت أن الجريمة من جرائم الشكوى فيجب أن تكف يدها عن التحقيق حتى تقدم إليها الشكوى، وأن هذا لا يقدح في صحة الإجراءات السابقة على تقديم الشكوى ، لأن هذه الإجراءات محمولة على الظاهر، والأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، ولا تبطل من بعد تزولا على ما قد يتكشف من أمر واقع والحقيقة أننا لا نستطيع مسايرة هذا الرأي لمخالفة لمضمون (٩م.أ.ج.م) ولخروجه على الاستقرار الفقهي والقضائي المذكورين في الهوامش التالية من هذه الصفحة.

٥٦- راجع : الدكتور محمود مصطفى : "المرجع السابق " رقم ٥١ ، ص ٧٩ الدكتور رءوف عبيد : "مبادئ الإجراءات... " ، ص ٧٦ ، الدكتور حسن المرصفاوى : "المرجع السابق... " رقم ٤٠ ، ص ٩٢ ، الدكتور محمد محي الدين عوض : "المرجع السابق " رقم ٦٧ ، ص ٥٨ ، الدكتور عبد الفتاح الصيفي : "حق الدولة.... " رقم ١٦٦ ، ص ٣١٣ ، الدكتور أحمد فتحى سرور "المرجع السابق " ص ٤١٠ ، الدكتور عمر السعيد رمضان : "المرجع السابق " رقم ٤١ ، ص ٩٣ ، الدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق " ، ص ٩٨ ، الدكتور عبد الرءوف المهدي : "المرجع السابق " رقم ٢٣٤ ، ص ٤٠٧ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر : "المرجع السابق " رقم ١٦٥ ، ص ٣٨١ ، الدكتور نبيل مدحت سالم : "شرح قانون الإجراءات الجنائية " دار

الثقافة الجامعية رقم ٩٥، ص ١١٥ ، الدكتور عزت الدسوقي : "الرسالة السابق " ص ٢٥٠، الدكتور إبراهيم حامد طنطاوي : "المرجع السابق " رقم ١٠٢، ص ١٠١.

Crim24/5/1948, B. No. 114. 6/1/1949, B. No.5 19/6/1949, B. No 216 7/8/1949,S.1950 -1-5 23/1/1958, B. No.83 2/3/1960, D. 1960- -518

٥٧-نقض ١٩٦٣/١/٢٢، مجموعة أحكام النقض، س ١٤، رقم ٨، ص ٣٦.

٥٨-راجع : Garçon, "op.cit. " , No. 60, p.284.

٥٩-راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ بتعديل المادة ٢/٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٦٠-من هذا الرأي الدكتور عوض محمد : "المرجع السابق " رقم ٨٥، ص ٧٩، وهامش (٢). الدكتور محمد زكي أبو عامر : "المرجع السابق " ص ٣٨٤، وهامش (٧). ويدعم الدكتور عوض محمد هذا الرأي بقوله (إن الشكوى ملحوظ فيها مصلحة الجنى عليه . وهذا يحق به الضرر سواء كان هذا الإجراء ماسا بشخص المتهم أو غير ماس بشخصه وبنفس الدرجة ، فكان في الحظر سواء. كما أن نص المادة (٣٩) لا يورد استثناء على المادة (٩) إنما يورد تطبيقا لها في باب القبض في حالات التلبس ، فلا دلالة لهذا النص فيما جاوز هذا الإجراء لا نفيًا ولا إيجابًا كما وأن نصوص التلبس خاصة لتوسيع سلطات مأموري الضبط القضائي - لا بسلطات النيابة العامة فلا تزيدها شئ - وجاءت المادة (٣٩) لتردهم إلى الأصل في اختصاصهم و هو حظر القبض في الأحوال التي تلزم فيها الشكوى. فلا محل إذن لصرف هذه المادة إلى غير مصرفها و استنباط حكم بمفهوم المخالفة منها ، ومنح النيابة العامة سلطات خاصة في مجال التحقيق عند لزوم الشكوى. فهذا الاستنباط فيه ما فيه من

التكليف ومخالفة القواعد الأصولية ، فعند تعارض حكم ثابت بالعبارة - كحكم المادة (٩) - مع حكم ثابت بمفهوم المخالفة - كالحكم المنتقض - وجب تقديم حكم العبارة " .

٦١- راجع في تحديد القانون الإصلاح للمتهم أستاذنا أحمد فتحي سرور: "الحماية الدستورية للحقوق والحريات" ص ٤٣٩، وما بعده ، وله أيضا "القانون الجنائي الدستوري" ص ١٠٥ وما بعدها خاصة ص ١٢٢ .

٦٢- الدكتور محمود مصطفى : "المرجع السابق" رقم ٥١، ص ١٢١، الدكتور رمسيس بنام : "الإجراءات الجنائية" ... ص ٢٤٣ وما بعدها، الدكتور عمر السعيد رمضان : "المرجع السابق" رقم ٤١، ص ٩٤، ٩٥، الدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق" ص ١٠٢، ١٠٣ ، الدكتور إدوار الذهبي : "المرجع السابق" رقم ٩٧، ص ٩٣، الدكتورة فوزية عبد الستار : : "المرجع السابق" ، ص ١٠٩، الدكتور حسنين عبيد : "البحث السابق" رقم ٤١، ص ١٠٣، ١٠٤، الدكتور عبد الرؤوف المهدي : "المرجع السابق" رقم ٢٣٤، ص ٤١٠ .

Garçon , " op.cit. ", Arts 336 -337, No. 60. Et s

٦٣- يلاحظ أن الدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق" ص ١٠٣، هامش (١) لا يوافق على هذا الاستدراك فهو لا يستثنى جريمة الزنا من نطاق القيام ٦٣٩٥٨٢*١ بالأجراءات غير الماسة بشخص المتهم ، ويرى أن الإجراءات التي تتخذ قبل تقديم الشكوى هي من قبيل المحافظة على أدلة الجريمة حتى يمكن مباشرة الدعوى بعد ذلك عند التقدم بالشكوى .

٦٤- رأى مندوب الحكومة الذي نادى به في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٣/٣/١٩٥٠ .

٦٥- الدكتور رءوف عبيد : "المرجع السابق " ص٨٢، الدكتور مأمون سلامة : "المرجع و الموضوع السابقين " ،الدكتور ادوار الذهبي : "الجرائم الجنسية" مكتبة غريب ، ط١، ١٩٩٨، ص٩٣، الدكتور فوزية عبد الستار: "المرجع السابق " ص١٠٩ .

٦٦-نقض ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد ج-٥، رقم ٢٥٩، ص٤٧٣. وفيه قضي بأنه "متى قدم الشاكي شكواه فان الدعوى تكون ككل دعوة تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائي و إجراءات المحكمة" .
٦٧- راجع الدكتور عوض محمد : "المرجع السابق " رقم ٨٧، ص٨٢، ٨٣.

٦٨- راجع الدكتور توفيق الشاوي : "المرجع السابق " ص٢١٥، هلمش(٣) ويشير نقض فرنسي
Crim. 7/7/1949, S.1950 - 1-9.

٦٩- راجع الدكتور نجيب حنى : "المرجع السابق " رقم ١٢٧، ص١٣٤، الدكتور عوض محمد : "المرجع و الموضوع السابقين " ، الدكتور الذهبي : "المرجع السابق " رقم ٥٧، ص٩٤، ٩٥، دكتور فوزية عبد الستار: "المرجع السابق " رقم ٨٨، ص١٠٧. وفرن مع ذلك أحمد فتحى سرور: " الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية " ص٤١٢، حيث يرى أن أثر الشكوى ينسحب إلى الوقائع الجديدة.

٧٠- راجع الدكتور عبد الفتاح الصيفى : "المرجع السابق " رقم ١٦٨، ص٣١٨، نقض ١٩٥٦/٢/٦، مجموعة أحكام النقض، ص٧، رقم ٤٧، ص١٣٨.

٧١- راجع الدكتور محمود مصطفى : "المرجع السابق" ص٧٨، الدكتور
عبد الفتاح الصفي : "المرجع و الموضوع السابقين "
Garraud, "op. Cit. ", No. 2166 ,p. 592.

ونقض ١٩٢٩/٣/٢٨، مجموعة القواعد القانونية، ج-١، رقم ٢١٢،
ص ٢٥٥، نقض ١٩٥٩/١٢/٨، مجموعة أحكام النقض، س ١٠،
رقم ٢٠٤، ص ٩٩٢.

٧٢- نقض ١٩٥٩/١٢/٨ مجموعة أحكام النقض، س ١٠، لا
رقم ٢٠٤، ص ٩٩٢، نقض ١٩٦٥/٢/١٢-المرجع السابق-س ١٦، رقم ٢٨،
ص ١٢٤.

٧٣- نقض ١٩٧٠/٦/٨ مجموعة أحكام النقض، س ٢١، رقم ٢٠٠، ص ٨٤٨،
نقض ١٩٧٦/١/٢٦، مجموعة أحكام النقض، س ٢٧، رقم ٢٦، ص ١٣٤،
نقض ١٩٧٨/٦/١١ مجموعة أحكام النقض، س ٢٩، رقم ١١٢، ص ٥٧٨.

٧٤- نقض ١٩٧٠/١٠/١٨ مجموعة أحكام النقض، س ٢٤، رقم ٤١،
ص ١٩٢، نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض
، س ٢٤، رقم ١١٥، ص ٥٥٩.

٧٥- نقض ١٩٥٨/١١/١٠ مجموعة أحكام النقض، س ٩، رقم ٢١٩،
ص ٨٩١، نقض ١٩٧٤/٦/١٦ مجموعة أحكام النقض، س ٢٥، رقم ١٢٧،
ص ٥٩٦، نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ مجموعة أحكام النقض، س ٢٤،
رقم ١٣٣، ص ٦٦٠.

٧٦- نقض ١٩٨٣/١٢/٢١ مجموعة أحكام النقض، س ٣٤، رقم ٢١٤،
ص ١٠٧٠، نقض ١٩٨٠/١١/٢٤ الطعن رقم ٥٥٤٧، لسنة ٥٧.

٧٧-والحقيقة أن الفقه المصري على خلاف حول مدى سلامة هذا الاتجاه القضائي فهناك من يعارضه الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق ، ص٩٦، هامش(١) - وهناك من يؤيده مثل الدكتور محمود مصطفى: "المرجع السابق" ص٧٥، هامش (١)، راجع الدكتور رءوف عبيد : "المرجع السابق" ص٧١، هامش(١) ، الدكتور محمود نجيب حسنى : "المرجع السابق" رقم ١١٧، ص١٢١، الدكتور أحمد فتحي سرور : "المرجع السابق" ص٤٠٦، الدكتور عمر السعيد رمضان : "المرجع السابق" ص٩٢، هامش(١). بل أن الدكتور عوض محمد : "المرجع السابق" ص٧٤، هامش(١) يرى أن القيد يسرى على جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أو خيانة الأمانة ويؤى وجوب الشكوى في المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٧٨/٢ غ وهي الخاصة بالسب غير العلني لأن القانون وإن لم ينص صراحة على اشتراط الشكوى في هذه الجريمة إلا أنه لما كانت الشكوى لازمة في جنحة السب الكبرى -أي السب العلني - فهي واجبة بالأولى في جريمة السب الصغرى -أي غير العلني". ومن هذا الرأي أيضا الدكتور حسن المرصفاوى : "المرجع السابق" ص٧٢، هامش (١٦)، والأستاذ عدلي عبد الباقي: "المرجع السابق" ج١، ص١٢٠ ونحن نعتقد في صواب هذه الاتجاه المؤيد لقضاء النقض .

٧٨- راجع الدكتور أحمد فتحي سرور : "المرجع السابق" ص٤٠٧، الدكتور عمر السعيد رمضان : "المرجع السابق" رقم ٤٠، ص٩٢، الدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق" ص٩٧، الدكتور عبد الرءوف المهدي : "المرجع السابق" رقم ٢١٩، ص٣٨٣، راجع الدكتور محمد زكى أبو عامر : "المرجع السابق" رقم ١٦٤، ص٣٨٠.

٧٩- راجع الدكتور عوض محمد : "المرجع السابق " هامش (١)، ص ٧٤ .
٨٠- فإذا كان الزوج بعيدا عن موطنه لظروف الحرب فلا يتوقف تحريك
الدعوى عنها على شكوى طبقا للمادة الثانية من قانون ١٩٤٢/٢١/٢٣ .

راجع: P.Bouzat et J.Pinatel: "Traité de droit pénal et de
criminologie"

Paris, Dolloz, 1973, t.2, No.1032, p.981 .

٨١- : Montzein, "La loi du 23 decembre 1942 tendant à protoger

راجع

la dignité du foyer," J.C.P.1943-1-314 .

Cour de Bordeaux, 22/3/1944, S.1944-2-65 . وراجع أيضا:

٨٢- وتكون الشكوى ممن لهم الحق في إبطال الزواج طبقا للقانون المدني، راجع:

Bouzat et pinatel, "op.cit." , No.1032, p.472 .

٨٣- راجع: Stefani, G. Levasseur et B. Bouloc, "op.cit., No.475, p.472 .

٨٤- راجع: Bouzzat et Pinatel, op.cit., No.1032, p.983. Crim , 17/10/
1838, S. 1838-1 .

٨٥- مذكور لدى الدكتور محمد محمود سعيد: "الرسالة السابقة"، ص ٣٤١ .

٨٦- بيان مستل من مقال الدكتور محمود مصطفى: "حقوق المجني عليه في

الإجراءات الجنائية في الشريعة والقانون" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،

حقوق المنصورة ٢٤، أكتوبر ١٩٨٧، ص ١١، ١٢ . ويرى سيادته في مناسبة

أخرى أنه "منذ العمل بقانون الإجراءات الجنائية سنة ١٨٧٧، والجنح التي تلزم

الشكوى لتحريك الدعوى عنها في ازدياد.." راجع لسيادته: "حقوق المجني

عليه في القانون المقارن" ، المرجع السابق، رقم ٢٥، ص ٣٨ . وراجع أيضا:

Marc Ancel; "Code Pénal de la Republique Fédérale
d'Allemagne," T.5, Paris, 1981 .

٨٧- لمزيد من الاستفاضة راجع: الدكتور محمود مصطفى "المرجع السابق" رقم ٢٥، ص ٣٧ وما بعدها ، حيث عرض أمثلة أخرى للتوسع :كرومانيا والحبشة، ويوغوسلافيا، وأسبانيا، وروسيا، والعراق . وكذلك الدكتور محمد محي الدين عوض: "حقوق المجني عليه في الدعوى العمومية" تقرير قدم للمؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي، سابق الإشارة إليه مطبوعات المؤتمر ص ٦٥ وما بعدها، حيث عرض لسويسرا وأثيوبيا، والدكتور عصام أحمد محمد: "حق المجني عليه في تحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن الجرائم الماسة بسلامة جسده" تقرير إلى ذات المؤتمر، مطبوعات المؤتمر، ص ١٨٣ وما بعدها، حيث عرض للدانمارك، وبلغاريا، وبولونيا، وسوريا . والدكتور عبد الفتاح الصيفي: "المرجع السابق" ص ٣٠٢، حيث عرض لموقف القانون الإيطالي .

٨٨- راجع الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "تعويض الدولة للمضرور من الجريمة" ١٩٩٢ ص ١١ وما بعدها .

٨٩- الدكتور محمود مصطفى "المرجع السابق" رقم ٢٥، ص ٣٩، الدكتور عبد الوهاب العثماوي: "الاتهام الفردي أو حق الفرد في الخصومة الجنائية" رسالة دكتوراه، القاهرة ١٩٥٣ ، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٥٣، ص ٢٨١، ٣٨٤ . الدكتور عزت الدسوقي: "الرسالة السابقة" ص ٢٤٢، ٣٠٦ . الدكتور فهد فالح مطر المصريع: "الرسالة السابقة" ص ٣٦٨ . والدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم : "الرسالة السابقة" ص ٣٠ .

٩٠- على أن هناك من القوانين ما لم يسمح للمجني عليه بالحق في الحضور والاطلاع لإجراءات التحقيق، مثل قانون دولة الإمارات العربية المتحدة . راجع الدكتور أحمد شوقي أبو خطوة "قانون الإجراءات الجزائية لدولة الإمارات العربية المتحدة"، القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢: ج ١، ط ٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣ م ، مطابع البيان التجارية- دبي، والدكتور محمود كيشي "مشاركة المجني عليه في الإجراءات الجنائية"، مجلة الفكر الشرطي، شرطة

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول ، العدد الرابع مارس ١٩٩٣، ص ١٧٥ وما بعدها خاصة ص ١٨٥ .

٩١- انظر نقض ١/٤/١٩٧٦، مجموعة أحكام النقض، س ٢٧، رقم ١، ص ٩ .

٩٢- راجع الدكتور عمر السعيد رمضان: " المرجع السابق " رقم ٢٢٥، ص ٣٦٤، وما بعدها.

٩٣- راجع الدكتور محمد زكى أبو عامر: "المرجع السابق" ص ٢٧١، ص ٥٩٣.

٩٤- راجع الدكتور عبد الرؤوف المهدي: "المرجع السابق" ص ١٤٤، ص ٢٧٧.

٩٥- من هذا الرأي الدكتور تولى الشاوي: "المرجع السابق" ص ٩٩، ص ٣٨٦.

٩٦- أنظر في تنفيذ هذا الرأي وانتقاضه الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق" ص ٤٥٢، وما بعدها.

٩٧- راجع في هذا الاتجاه نقض ١٩٥٢/٦/٩، مجموعة أحكام النقض، ص ٣، رقم ٣٩٣، ص ١٠٥٠، نقض ١٩٥٩/١٢/٧-المرجع السابق - ص ١٠، رقم ٢٠٠، ص ٩٧٧.

٩٨- راجع في هذه الملاحظة المؤلفات العامة في فقه الإجراءات الجنائية.

٩٩- أنظر في هذا التوجيه الدكتور رؤوف عبيد: " المرجع السابق " ص ٤٠٩ .

١٠٠- وهو عند البعض بطلان التعلق بالنظام العام، ومن ثم يجوز التمسك به في أى حال كانت عليه الدعوى ، ويجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها الدكتور محمود مصطفى: " شرح قانون الإجراءات الجنائية" المرجع السابق، ص ٢٦٨، الدكتور محمود نجيب حسنى: "المرجع السابق" ص ٥٢٢، ٥٢٣، الدكتور أحمد فتحى سرور : "المرجع السابق " ص ٤٧٥، الدكتور فوزية عبد الستار : "المرجع السابق" ص ٣١٣، الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: " شرح قانون الإجراءات الجنائية " ج ١، ١٩٩٨، ص ٣٢٧، وعند

البعد الاخر أنه بطلان متعلق بالخصوم ، فالخصم الذى جرى التحقيق في غيبة أن يتمسك به أو يتنازل عنه ولا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . الدكتور حسن المرصفاوى : "المرجع السابق " ص ٣٥٥ ، الدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق " ، ج١ ، ص ٥٨٦ ، الدكتور عوض محمد : "المرجع السابق " ص ٤٥١ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر : "المرجع السابق " ص ٥٩٤ ، الدكتور أشرف رمضان : "الرسالة السابقة " ص ١٦٣ ، وهذا هو مذهب محكمة النقض : نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية، ج٥٨ ، رقم ٨٤ ، ص ١٥١ ، نقض ١٩٤٥/١٠/٢٢ ، ج١ ، رقم ٣٥ ، ص ٣٢٦ ، نقض ١٩٥٥/٢/٢٢ ، مجموعة القواعد ج١ ، رقم ٢٦ ، ص ٣٢٥ ، نقض ١٩٦٧/٦/٥ ، مجموعة أحكام النقض ، س١٨ ، رقم ١٥٤ ، ص ١٨٠ ، ١٩٧٦/٦/١٤ ، س٣٠ ، رقم ١٤٦ ، ص ٦٨٥ ، ١٩٨٠/٦/١٥ ، س٣١ ، رقم ١٥٠ ، ص ٧٧٥ ، ونحن نؤيد هذا الاتجاه الفقهي والقضائي لأن علانية التحقيق مقصود بما مصلحة الخصوم على أن من الفقهاء من يكفي بتقرير البطلان كجزء دون بيان طبيعته. راجع الدكتور رءوف عبيد : "المرجع السابق " ص ٤٠٨ ، الدكتور عمر السعيد رمضان : "المرجع السابق " ص ٤٦٤ ، الأستاذ عدلى عبد الباقي : "المرجع السابق " ، ج١ ، ص ٣٨١ ، الأستاذ أحمد عثمان حمزواى : "المرجع السابق " ص ٤٤٣ .

١٠١ - الدكتور مصطفى مصباح دبارة : "الرسالة السابقة " ، رقم ٣٣٢ ، ص ٦١١ ، ٦١٢ .

١٠٢ - راجع الدكتور محمود نجيب حسنى : "المرجع السابق " رقم ٥٥٤ ، ص ٥٢١ ، وما بعدها ، الدكتور حسن المرصفاوى : "المرجع السابق " رقم

- ١٥٠، ص ٣٥٣، الدكتور أحمد فتحى سرور : "المرجع السابق " ص ٤٧٧،
 ونقض ١٩٧٦/١/٤، مجموعة أحكام النقض ، ص ٢٧، رقم ١، ص ٩ .
- ١٠٣-راجع الدكتور عوض محمد: "الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق"،
 ص ٤٥١ .
- ١٠٤-انظر تطبيقا لذلك: Crim 8/5/1903, B.No.173 .
- ١٠٥ - Crim 12/2/1963, B.No. 72 .
- راجع:
- ١٠٦-راجع: Crim 27/2/1963,B. N o.196
- ١٠٧-راجع الدكتور محمد زكي أبو عامر "المرجع السابق"، ص ٥٩١،
 هامش ٤.
- ١٠٨-راجع جان برادل "حماية حقوق الإنسان أثناء المرحلة التمهيدية للدعوى
 الجنائية في النظام الفرنسي"، تقرير قدم للمؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون
 الجنائي، الإسكندرية ٩-١٢/٤/١٩٨٨، مطبوعات الجمعية، دار النهضة
 العربية، ١٩٨٨، ص ٢١٧. والدكتور أحمد عوض بلال "الإجراءات الجنائية
 المقارنة" المرجع السابق، ص ٣٥٣، هامش ٢٣٨ .
- ١٠٩-راجع: Crim 17/12/1958, D.1959-1-416 .
- Crim 15/12/1959,B.No.549 .
- ١١٠-راجع: R.Cartigny, "les granties offertes à l'accasion d'une
 instruction, Thèse, Lille, 1938, p. 123.
- ١١١-B.Bouloc, "L'acte d'instruction" Thèse, Paris, 1966, No.447-١١١
 p.467. راجع:
- Jean Michaud, "Le Juge d'instruction et la victime d'une
 infraction" R.S.C. 1976, P.807 .
- ١١٢-راجع: Crim 12/7/1960,B. No.368 .

١١٣-الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم: "الرسالة السابقة"، رقم ٩٠ ، ص ٨١ .

١١٤-لقد حمل عنا الدكتور مصطفى مصباح دباره مؤنه الدفاع عن تخويل المجني عليه بصفة خاصة هذا الحق. راجع "رسالته السابق الإشارة إليها"، رقم ٣٣٤ ، ص ٦١٢ وما بعدها .

١١٥-وقمين بنا أن نلاحظ أن طلب ندب الخبير من إطلاقات المحقق، وليس في القانون ما يلزم المحقق بالاستجابة لأي من الخصوم -ومنهم الضحايا- في طلب ندب الخبير. وهنا نجد أنفسنا أمام ظاهرة قانونية فريدة، حيث نشهد حقل لا يملك صاحبه وسيلة قانونية لرد العدوان الواقع عليه، الأمر الذي يفقد هذا الحق قيمته، بل انه يثير الشك في اعتباره حقا أصلا. راجع الدكتور مصطفى دباره: "الرسالة السابقة" ص ٦١٨، هامش (١) . ويجيل فيه للأستاذ الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق" رقم ٧٣ ، ص ٩٩ .

١١٦- راجع الدكتور توفيق الشاوي: "المرجع السابق"، رقم ٧٣، ص ٩٩ .

١١٧- وستعود لدراسة هذا الموضوع بتفصيل أوسع في مناسبة لاحقة .

١١٨-الوقائع المصرية الصادرة في ١٩/٥/١٩٥٧، ٢٩٤ مكرر(د) .

١١٩- وسوف نعود لدراسة هذه الجزئية بصورة أكثر تفصيلا في مناسبة لاحقة.

١٢٠- راجع: P. Morlet, : "des recours`contre les ordonances du juge d'instruction" Rev. Dr.pen.et de crim.,1988,p.166 .

١٢١- راجع: Crim 26/7/1966,B.No.212 Crim 20/2/1983,B. No. 112

Crim 24/1/1990,B.No.44.

١٢٢- راجع: Crim 14/12/1959,B.No. 549Crim 17/11/1971,B.No.

- ١٢٣-راجع: Crim 3/7/1990, B. No. 274.
- ١٢٤-راجع: Crim 22/2/1966,B.No.60 Crim 26/6/1979, B. No. 230.
- ١٢٥-راجع: Crim 6/2/1979 ,B.No.53
- ١٢٦-راجع: Crim 24/3/1981, B.No.106 .
- ١٢٧-راجع: Crim 5/5/1981,B.No.139 .
- ١٢٨- نقلا عن الاستاذ الدكتور حسن صادق المرصفاوي : "المرصفاوي في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية" رقم ١٣٤ ، ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .
- ١٢٩-الأستاذ أحمد عثمان حمزاوي: "المرجع السابق" ص ٨٣٨ .
- ١٣٠-سعود تفصليا لبيان حق المضرور في الطعن ف قرار رفض الادعاء المدني .
- ١٣١-راجع: الدكتور محمد عيد الغريب: "الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة" ، ١٩٩٥ ، ص ١٨٦ .
- ١٣٢-راجع: الدكتور حسن المرصفاوي: "المرجع السابق" ، ص ٢٧٤ .
- ١٣٣-راجع: الدكتور حسن المرصفاوي: "المرجع السابق" ، رقمي ١٣٩ ، ١٤٠ ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
- ١٣٤-راجع نقض ١٩٥٦/٣/١٩ ، مجموعة أحكام النقض، س٧ ، رقم ١٠٩ ، ص ٣٦٩ .
- ١٣٥-راجع نقض ١٩٦٧/١/٩ ، مجموعة أحكام النقض، س١٨ ، رقم ٧ ، ص ١٦ .
- ١٣٦-الدكتور عوض محمد: "قانون الإجراءات الجنائية" ، رقم ٤٩ ، ص ١٧٢ .
- ١٣٧-نقض ١٩٦٨/٤/٢٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض، س١٩ ، رقم ٩٣ ، ص ٤٩١ .

١٣٨-نقض ١٢/٣/١٩٦٢، المرجع السابق، س ١٣، رقم ١٩٧، ص ٨١٥ .
وراجع أيضا المستشار سري صيام: "كفالة حق الضحايا في الحصول على
العويض"، تقرير قدم للمؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي-سابق
الإشارة إليه- ص ٤٥٧ .

١٣٩-راجع التعليمات العامة للنيابات، الكتاب الأول في التعليمات القضائية،
القسم الأول في المسائل الجنائية، نادي القضاة، ١٩٨٠ .

١٤٠-راجع المستشار البشري الشوربجي "دور النيابة العامة في كفالة حقوق
الجنح عليه في مصر" تقرير قدم للمؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي،
سابق الإشارة إليه، ص ٢٠٣، ٢٠٤ .

١٤١-المستشار البشري الشوربجي "المرجع السابق"، ص ٢٠٥ وهو شاهد من
أهلها!!

١٤٢-فحيل عليها معنا للتكرار .

١٤٣-راجع: *Pieree Chambon, "Le Juge d'instruction", Dalloz, 1985, No.47, p.46 .*

١٤٤-راجع الدكتور عوض محمد: "المرجع السابق"، رقم ٥٤٤، ص ٥٩٢ .

١٤٥-عن حفظ الأوراق بصفة خاصة راجع: الدكتور محمود سمير عبد الفتاح :

"الرسالة السابقة"، ص ٢٠٩ وما بعدها .الدكتور نظام توفيق المجالي: "القرار

بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية"رسالة دكتوراه، جامعة عين

شمس، ١٩٨٦، ص ٦٤ وما بعدها . الدكتور طارق عبد الوهاب مصطفى:

"أوامر التصرف في التحقيق الابتدائي" رسالة دكتوراه، جامعة عين

شمس، ١٩٨٨، ص ٢٧٦ وما بعدها، الدكتور عبد الفتاح بيومي حجازي:

- "سلطة النيابة العامة في حفظ الأوراق والأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٤٥ وما بعدها .
- ١٤٦- راجع الدكتور أحمد فتحي سرور: "المرجع السابق"، ص ٥٢٠ .
- ١٤٧- راجع الدكتور توفيق الشاوي: "المرجع السابق" رقم ١٧٤، ص ٢٣٠ .
- ١٤٨- راجع الدكتورة فوزية عبد الستار: "المرجع السابق"، ص ٢٦٧ .
- ١٤٩- راجع المستشار البشري الشوربجي: "التقرير السابق" ص ٢٠٩، وعن نظام الفحص اللاحق راجع بتفصيل أوفى الدكتور محمود سمير عبد الفتاح: "الرسالة السابقة" ص ٢٣٨ وما بعدها .
- ١٥٠- عن هذا الموضوع انظر تفصيلا بصفة خاصة: الدكتور محمود سمير عبد الفتاح: "الرسالة السابقة" ص ٢٩٢ وما بعدها. الدكتور نظام توفيق المجالي: "الرسالة السابقة" ص ٥٦٦ وما بعدها. الدكتور طارق عبد الوهاب مصطفى: "الرسالة السابقة" ص ٣١٦ وما بعدها. الدكتور عبد الفتاح بيومي حجازي: "الرسالة السابقة" ص ٤٤٥ وما بعدها . والدكتور محمد عبد الشافي إسماعيل: "استئناف قرارات سلطة التحقيق الابتدائي-دراسة مقارنة" دار النهضة العربية ١٩٨٨، ص ٧١ وما بعدها .
- ١٥١- راجع الدكتور رؤف عبيد: "المرجع السابق" ص ٥٣٥ .
- ١٥٢- راجع الدكتور محمود نجيب حسني "المرجع السابق" رقم ٦٩٩، ص ٦٢٩، الدكتور عوض محمد "المرجع السابق" ص ٥٦٢ .
- ١٥٣- راجع الدكتور توفيق الشاوي: "المرجع السابق" رقم ٣٣٩، ص ٤٠٥ .
- ١٥٤- راجع الدكتور مأمون سلامة "المرجع السابق"، ج ١، ص ٦٧٨، الدكتور عوض محمد "المرجع السابق" ص ٥٦٩. الدكتور محمد زكي أبو عامر: "المرجع السابق" رقم ٣٢٩، ص ٦٨٥، ٦٨٤ . ونقض ٢٣/٣/١٩٦٣، مجموعة أحكام

النقض،س١٤،رقم١٧٨،ص٩٧٣.و نقض١٩٧٢/٥/٧،س٢٣،رقم٤٧،
ص٦٥٢. ونقض ١٩٧٣/١١/٢٦،س٢٤،رقم٢٢٢،ص١٠٧٩ من ذات
المجموعة .

١٥٥-الجرائم المذكورة في المادة(١٢٣) هي: جرائم وقف تنفيذ الأوامر
الصادرة من الحكومة، أو تعطيل أحكام القوانين واللوائح، أو وقف تنفيذ حكم
أو أمر صادر من المحكمة أو من جهة مختصة .

١٥٦-راجع الدكتور رؤف عبيد: "المرجع السابق"ص٥٤٧، الأستاذ علي
زكي العرابي: "مدى معارضة المدعي المدني في الأمر الصادر من قاضي الإحالة
بالأوجه لإقامة الدعوى العمومية" المحاماة،س٨،٢٤،ص١٤٢-١٤٥ .

١٥٧-راجع:الدكتور توفيق الشاوي: "التعديلات التشريعية في قانون
الإجراءات الجنائية" تحليل و تعليق،مجلة القانون والاقتصاد،س٢٣،ص١٣٥
وما بعدها.

١٥٨- بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢.

١٥٩- الدكتور ادوار الذهبي "حجية القرار بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
الجنائية" مجلة المحاماة،س٤٨،٦٤،ص٧٣ وما بعدها . و "مجموعة بحوث
قانونية". دار النهضة العربية،ط١،١٩٧٨،ص٢٧٣ وما بعدها.

١٦٠-من هذا الرأي: الدكتور أحمد فتحي سرور: "المرجع
السابق"ص٦٤٤،٦٤٥، والدكتور عبد الفتاح الصيفي "الإجراءات
الجنائية"ج١،١٩٩٨،ص٤٨٠،الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا"الرسالة
السابقة"رقم ٨٩،ص٨٠،الدكتور مصطفى دباره"الرسالة
السابقة"ص٦٣٩،المستشار سري صيام: "التقرير السابق"،ص٤٥٨. الدكتور
عبد الإله محمد سالم النوايسة: "ضمانات المتهم أثناء التحقيق الابتدائي"دراسة

مقارنة بين التشريعين المصري والأردني "رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠ ص ٥٣٣.

١٦١- الدكتور مصطفى مصباح دهارة: "الرسالة السابقة" ص ٦٤٠ ويستحسن في هذا المقام مسلك المشرع الليبي الذي خول المنجى عليه حق الطعن في هذا القرار، فلا يضطر إلى أن يسأل النيابة العامة أنصافاً، إن شاءت منحه وإن شاءت منعه.

١٦٢- راجع في تبرير هذا الاستثناء الدكتور نظام توفيق المجالي: "الرسالة السابقة" ص ٥٩٥ وما بعدها.

١٦٣- وهذا هو نفس رأى المستشار سري صيام: "التقرير السابق". مطبوعات المؤتمر المشار إليه، ص ٤٥٨.

١٦٤- راجع الدكتور رءوف عبيد: "المرجع السابق" ص ٥٤٧، ٥٤٨، الدكتور توفيق الشاوي: "فقه الإجراءات"، رقم ٢٧٠، ص ٤٣٤.

١٦٥- راجع توصيات المؤتمر، مطبوعات المؤتمر، ص ٦٠٨.

١٦٦- صاحب هذا الرأي هو الدكتور توفيق الشاوي: "المرجع السابق"، رقم ٣٦٤، ص ٤٣١.

١٦٧- انظر في تفصيل هذه القاعدة الدكتور عبد الفتاح الصيفي: "حق الدولة في العقاب" المرجع السابق، أرقام ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ص ٢٧١-٢٨٠.

١٦٨- راجع: Crim ,B. No. 359.

6/7/1960

١٦٩- راجع: الدكتور أحمد فتحى سرور: "المرجع السابق" ص ٦٤٤، ٦٤٥.

١٧٠- الدكتور حسن صادق المرصفاوى: "المرصفاوى فى الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية"، رقم ١٣٨، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

١٧١-الدكتور مصطفى مصباح دباره : "الرسالة السابقة" ص٦٣٨ .
١٧٢- بل إن الدكتور مصطفى دباره يذهب إلى حد الاعتقاد بأنه لا توجد حاجة تدعو إلى منح النيابة العامة أو قاضي التحقيق سلطة رفض طلب الادعاء المدنى. وهو بذلك يردد رأيا كان قد نادى به من قبل الأستاذ أحمد عثمان حمزاوى : "المرجع السابق" ص٨٣٨، وكذلك الدكتور حسن المرصفاوى: "المرصفاوى فى الدعوى المدنية" ص٢٧٥ . وإن كان الأخيران قد قصرنا المطالبة على إلغاء سلطة النيابة العامة دون قاضى التحقيق، إلا أن الدكتور دباره يرى إلغاء سلطة النيابة العامة وقاضى التحقيق أيضا . والواقع أننا رغم رغبتنا العارمة فى كفالة حقوق ضحايا الجريمة، نرى ضرورة الإبقاء على هذه السلطة للحد من إساءة ضحايا الجريمة لاستعمال حقهم فى الادعاء المدنى.

١٧٣-راجع فى هذا التطور: P. Chambon:, "op. cit.", No. 802 p. 510 et s.

١٧٤- راجع تفصيلا : B.Boulloc:,"Thèse cit ",p.474

Le Court Nimes : 29/4/1912, D. p. 1912. 313. مذكور فى المرجع السابق

١٧٥- معدلة بالقانون رقم ١٠٢٦-٨٧ الصادر فى ١٢/٣٠/١٩٨٧ .

١٧٦- راجع :

Crim 23/3/1954, B. No. 114 18/5/1977, B. No. 179 3/6/1980, B. No. 170.

١٧٧- Chambon: "op. cit." No. 803:، p558 وراجع كذلك :

Crim 16/3/1960، B. No. 150 6/11/1968, B. No. 283
12/2/1969, B. No. 69 12/2/1973, B. No. 89 6/6/1977, B. No. 204
11/5/1981, B. No. 150 21/12/1982, B. No. 29 27/1/1992, B. No. 29
3/2/1992, B. No. 46.

١٧٨- راجع : الدكتور نظام توفيق الخجالي : المرجع السابق « ص ٢٩٥ .

١٧٩- راجع : P. Chambon, : "op. Cit.", No. 803 et s. p. 511 et s

والدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم : الرسالة السابقة « ص ٤٨ ، وقد أورد
عديد من أحكام النقض الفرنسية.

١٨٠- راجع:

Crim 4/3/1932. D.H. 1933 - 1- 127 Crim 23/12/1969, D. 1970 -
1 - 287 9/1/1973 و B. No. 9.

١٨١- راجع :

Abderrahim Benjeddi, : "La victime au proces pénal, étude du
droit français", Thèse poitier, 1986, p. 95

أبو الوفا ص ٤٨

R. Cartigny, : "thèse cit.," p. 44.

١٨٢-

راجع

Derrida Fernand, : "des voies de recours ouvertes à la partie civile
contre les dcécisions des juridictions d'instruction", R. S. C. 1949,
p. 326.

١٨٣- راجع أكثر تفصيلا في موقف محكمة النقض الفرنسية وتقدير الفقه

لذلك : الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم : "المرجع والموضع السابقان".

١٨٤- راجع: الدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق"، ص ٢٠٠ ، هامش ٢ .

١٨٥- راجع : موسوعة دالوز الجنائية ١٩٥٤ ، ج ٢ ، عن الضبط القضائي

الفقرات ٥٣ حتى ٦٢ ، ص ٥٤٣ وما بعدها. والدكتور محمود مصطفى :

"المرجع السابق"، ص ، والدكتور رءوف عبيد : "المرجع السابق"، ص ٣٠١ ،

٣٠٢، والدكتور عبد الفتاح الصيفى : "المرجع السابق"، ص١٣٧، ١٣٨،
والدكتور مأمون سلامة: "نفس الإشارة السابقة"، الدكتور محمد زكى أبو
عامر: "المرجع السابق"، ص١١٦ .

١٨٦- راجع : نقض ١٦/٤/١٩٣١، مجموعة القواعد القانونية، ج-٢، رقم
٢٣٥، ص٢٨٧ .

١٨٧- راجع المذكرة التفسيرية رقم ٣ عن المواد (١) إلى (٧) من مشروع
قانون الإجراءات الجنائية.

١٨٨- انظر في هذا التوجيه : الدكتور عبد الفتاح الصيفى : "المرجع السابق"،
ص١٣٧ .

١٨٩- راجع : الدكتور رءوف عبيد : "المرجع السابق"، ص٣٠٢ .

١٩٠- راجع : الدكتور عبد الفتاح الصيفى : "المرجع السابق"، ص١٣٨،
وقريب من ذلك الدكتور محمد زكى أبو عامر : "المرجع السابق"، ص٣٢٠ .

١٩١- ألفت هذه الفقرة والفقرة التى تليها اكفاء بقواعد الرد فى قانون
المرافعات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية فى ١/٦/١٩٩٢ -
العدد ٢٢ مكرر. ولمزيد من التفاصيل عن رد قاضى التحقيق راجع : الدكتور
مصطفى دباره : "الرسالة السابقة"، ص٦٢٧-٦٢٩ .

١٩٢- راجع تفصيلا : Chambon (P.): "Le Juge
d'instruction" P.11 et s.

١٩٣- الدكتور عبد الإله سالم النوايسة : "الرسالة السابقة" ص٩١٢
حاشية(١) وقد أحال فيه للدكتور محمد محمده : " ضمانات التهم أثناء التحقيق"
دار الهدى ، الجزائر ، ص٤٦٢ .

١٩٤- راجع المذكرة التفسيرية المشار إليها سابقا ، نفس الموضوع.

١٩٥- راجع : نقض ١٩٦٦/٢/٨ ، مجموعة أحكام النقض، س١٧ ، رقم ٢٠ ، ص١١٢ ، وانظر أيضا نقض ١٩٣١/٤/١٦ ، مجموعة القواعد القانونية، ج٢ ، رقم ٢٣٥ ، ص٢٨٧ ، نقض ١٩٣١/٤/١٦ ، ج٢ ، رقم ٢٣٦ ، ص٢٨٨ ، ١٩٣٩/١٢/٤ ، ج٥ ، رقم ٢٣ ، ص٢٩ .

١٩٦- الدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق" ، ص٢٠٢ .
Stefani, Levasseur et Boulloc, : "op cit.", P. 109 et s.
-١٩٧

١٩٨- راجع : نقض ١٩٦٧/٥/١٥ ، مجموعة أحكام النقض، س١٨ ، رقم ١٢٨ ، ص٦٥٥ .

١٩٩- راجع في عرض جوانب من هذه الردود لدى : الدكتور محمد مصطفى القللى : "المرجع السابق" ، ص٣٣ وما بعدها ، والدكتور محمود مصطفى : "المرجع السابق" ، ص٧٢ وما بعدها ، والدكتور محمود نجيب حسنى : "المرجع السابق" ، رقم ٨٦ ص٩٦ ، والدكتور عمر السعيد رمضان : "المرجع السابق" ، ص٨٩ ، والدكتورة فوزية عبد الستار : "المرجع السابق" ، ص٧٠ ، والدكتور محمد زكى أبو عامر : "المرجع السابق" ، ص٣٢٠ ، والدكتور عبد الرؤوف مهدى : "المرجع السابق" ، ص٢٦٧ ، والدكتور مصطفى دباره : "الرسالة السابقة" ، ص٦٣٠ .

٢٠٠- نشارك بهذه الدعوة، فضلا عما ذكر بالهامش السابق، كل من الدكتور حسن المرصفاوى : "المرجع السابق" ، ص٣٩ ، والدكتور محمد محبى الدين عوض : "المرجع السابق" ، ص٤٧ ، بل إن هناك من الفقه من يقنع بجواز رد عضو النيابة العامة في حالة مباشرته للتحقيق لا الاتهام، من ذلك : الدكتور رؤوف عبيد : "المرجع السابق" ، ص٦٨ ، والدكتور نبيل مدحت سالم : "المرجع

السابق"، ص ١٠٦، والدكتور مصطفى دباره : "الرسالة السابقة"، ص ٦٣٠، ٦٣١ .

٢٠١- هذه العبارة مستلة من مقال الدكتور مصطفى كيره : " رحلتي مع القضاء " جريدة الأخبار الصادرة في ٢١/٢/٢٠٠١ ص ٧ .

٢٠٢- نشارك بهذه الدعوة أيضا كل من : الدكتور أحمد نشأت : "شرح قانون تحقيق الجنايات"، ج ١، القاهرة، مطبعة الهلال، ص ١٨٨، والدكتور مصطفى دباره : "الرسالة السابقة"، ص ٦٣١-٦٣٢ .

٢٠٣- راجع بتفصيل أوفى : الدكتور رءوف عبيد : "المرجع السابق"، ص ٦٨، والدكتور عمر السعيد رمضان "المرجع السابق"، ص ٩٠، والدكتور مأمون سلامة : "المرجع السابق"، ص ٢٠١، ٢٠٢ . والدكتور أشرف رمضان "الرسالة السابقة" ص ١٢٠ وما بعدها.

٢٠٤- انظر الدكتور محمد زيد ، والدكتور عبد الفتاح الصيفى : "قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي الجديد " ص ١١١ .

٢٠٥- أنظر الدكتور عبد الرءوف المهدي : "المرجع السابق" رقم ١٣٠، ص ٢٥٢-٢٥٤ .

٢٠٦- راجع : الدكتور نور الدين هندامى : "الجنح عليه بين القانون الجنائي وعلم الإجرام"، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع ٢٤، ١٩٨٨، ص ٢٣٣ وما بعدها. وانظر كذلك :

A. Bonnefoy, : "La répression des crimes et délits commis contre les enfants", R.S.C. 1951, p. 601 et s.

٢٠٧- انظر تطبيقا لذلك نقض ١٩٨٣/١/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٣٤، رقم ١٦، ص ٩٥، طعن ٥٨٤٨ رقم ١٦ لسنة ٥٢ قضائية .

٢٠٨- راجع : الدكتور غريب محمد سيد أحمد : "جنوح الأحداث. واقع المشكلة ومداخل علاجها" الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٩٠، ص٥٢ .
٢٠٩- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، الجريدة الرسمية - العدد ١٣ (سابع) الصادر في ١٩٩٦/٣/٢٨ .

٢١٠-المستشار البشرى الشوربجي : "قانون الأحداث"، ص٧١٨ .

٢١١- راجع تفصيلا : M. prelot, : "Enfance inadaptée et les Mutations du droit pénal contemporain" Thèse, Lyon 1964, p.40ets. A Pacine,; "Les tribunaux pour enfants en Belgique Ce qui rète faire", Revue de l'éducation surveillée (R.E.S.), 1946-1947,p. 26 et s.

٢١٢- راجع P. Robert, : "Le droit pénal des mineurs travers la jurisprudence" Revue de reeducation (R.R.) 1971, p. 5 et s. M. Allee,, : "La notion d'intérêt en tant que fondement de l'intervention du juge des enfants l'egard des mineurs", R.R., nov. 1989, p. 12 et s.

٢١٣- راجع : الأستاذ محمد سلامه غبارى : "الانحراف الاجتماعى ورعاية الأحداث المنحرفين" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص٢٩٥، ٢٩٦، الأستاذ عبد العزيز فتح الباب: " انحراف الأحداث" مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧، ص٢٣-٢٥ .

٢١٤ - انظر الدكتور نور الدين هنداوى : "قضاء الأحداث"، دار النهضة لعربية، ١٩٩١، رقم ٧٢ ص٨٨، وراجع كذلك : J. Chazal, : "La formation et la speciatisation du juge des enfants" R. 1948, p. 20 et s. M. Michard, : "Juridiction de la jeunesse et sciences de l'homme" 1969, p. 33 et s.

٢١٥- راجع ما سبق ص — وما بعدها من هذا الفصل.

٢١٦- راجع ما سبق ص — من هذا الفصل.

٢١٧- ويعتبر الشخص غائبا "إذا كان مفقودا لا تعرف حياته من مماته، وإذا لم يكن له محل إقامة أو موطن معلوم خارج البلاد، أو كان له ذلك ولكن استحال عليه مباشرة شئونه بنفسه أو الإشراف على من أنابه في ذلك" (م ٧٤ من المرسوم بقانون الولاية على المال).

٢١٨- الدكتور سعود محمد موسى : "الرسالة السابقة" ص ٢٣٣ .

٢١٩- الدكتور محمد حنفي محمود : "الادعاء المباشر في الإجراءات الجنائية" رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١٤ .
٢٢٠- راجع الدكتور حسن المرصفاوى: "المرصفاوى فى الدعوى المدنية"، رقم ٢٦، ص ٥٢-٥٥ . وراجع كذلك المستشار البشرى الشوربجى: "التقرير السابق" ص ٢٠١ . وراجع أيضا المادة (٩٦٩) مرافعات التى تقضى بأن تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمي الأهلية والغائبين والمتحفظ على أموالهم والإشراف على إدارتها.

٢٢١- القانون رقم ٤٤٧ الصادر بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٨ . راجع المادة ٧٧ إيطالي لدى الدكتور محمد إبراهيم زيد، الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصفيح : "قانون الإجراءات الجنائية الإيطالي الجديد"، ترجمة وتعليق، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ١٢١ .

٢٢٢- ويرى البعض أن سبب الحماية هنا يتوافر لفئات أخرى من المجنى عليهم، كضحايا الجريمة من النساء، على أساس أن الأنوثة تعتبر نوعا من أنواع الضعف، وتبدو حاجة الضحايا من النساء للمساعدة والرعاية في جرائم الاغتصاب وجرائم العنف العائلي أكثر من غيرها من الجرائم الأخرى. الدكتور

فهد فالخ مطر "الرسالة السابقة" ص ٣٦٦، ٣٦٧ ويحيل فيه إلى "معاملة نظام القضاء الجنائي للنساء معاملة عادلة" منشورات الأمم المتحدة ص ٩٩.

٢٢٣- ويجرى نص المادة (٩٦) من قانون الطفل على الوجه التالي: "يعتبر الطفل معرضا للانحراف في أى من الحالات الآتية: ١- إذا وجد متسولا، ويعد من أعمال التسول عرض سلعة أو خدمات تافهة أو القيام بالألعاب بملوانية وغير ذلك مما لا يصلح موردا جديا للعيش. ٢- إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات. ٣- إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها. ٤- إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت. ٥- إذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة. ٦- إذا اعتاد الهروب من معهد التعليم أو التدريب. ٧- إذا كان سعى السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من له سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الطفل ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال. ٨- إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن".

أما المادة (٩٧) فتتص على أن "يعتبر معرضا للانحراف الطفل الذى تقل سنه عن السابعة، إذا توافرت فيه إحدى الحالات المحددة في المادة السابقة، أو إذا حدث منه واقعة تشكل جنائية أو جنحة".

٢٢٤- راجع: ما سبق ص .

٢٢٥- فالأصل أنه لا يجوز تنفيذ أى تدبير أغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به (م ١٣٨م من قانون الطفل).

٢٢٦- استقينا هذه الدراسة بتصريف من تقرير "الوظائف القضائية المختلفة لقضاة الأحداث" المقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية حول "المعاملة الجنائية للأحداث" التي عقدت بالمركز القومي للدراسات القضائية بالقاهرة في الفترة ١٨-١٩/١٢/١٩٩٦ .

٢٢٧- راجع المنشور الصادر في ١٥/١٠/١٩٩١ الخاص بالحماية القضائية للشباب ودور النيابة العامة في ذلك.

٢٢٨- معدلة بالقانون رقم ٨٩-٩٤ الصادر في أول فبراير ١٩٩٤ .

٢٢٩- وانظر أيضا المادة (٤-١) من قانون الأحداث، معدلة بالقانون رقم ٢-٩٣ الصادر في ٤ يناير ١٩٩٤ .

٢٣٠- استقينا دراستنا هذه من "قانون الأحداث الفرنسي مشتملا على تعديلاته" من وثائق الندوة المصرية الفرنسية "حول المعاملة الجنائية للأحداث" سابق الإشارة إليها.

٢٣١- معدلة بالقانون رقم ٨٩-٩٤ الصادر في أول فبراير ١٩٩٤ .

٢٣٢- معدلة بالقانون رقم ١٢٥-٩٥ الصادر في ٨ فبراير ١٩٩٥ .

٢٣٣- معدلة بالقانون رقم ٦٨٧-٥١ الصادر في ٢٤ مايو ١٩٥١ .

٢٣٤- معدلة بالقانون رقم ١٣٠٠-٥٨ الصادر في ١٩٥٨ .

٢٣٥- القانون رقم ٢-٩٣ الصادر في ٤ يناير ١٩٩٣ .

٢٣٦- القانون رقم ٢-٩٣ الصادر في ٤ يناير ١٩٩٣ .